الفصل الثاني

ماهية التجارة الإلكترونية

تمهيد وتقسيم :

التجارة الإلكترونية في مفهومها العام؛ هي ذلك النوع من التجارة الذي تتم باستخدام وسيط إليكتروني، سواء داخل الحدود السياسية لدولة ما أو خارجها، بغض النظر عن نوعية المنتجات محل التجارة أو مدى شرعيتها أو القانون الذي تخضع له، والتي تستخدم الوسائل الإلكترونية في إتمام التعاقد والسداد، كنظام يسمح عبر الإنترنت بيع، وشراء السِلع، والخدمات، والمعلومات،كما يُتيح أيضا الحركات الإلكترونية التي تدعم توليد العوائد مثل عمليات تعزيز الطلب على تلك السِلع والخدمات والمعلومات، وبذلك لا تختلف التجارة الإلكترونية من حيث مضمونها وممارسيها عن التجارة التقليدية، وإنما جاءت خصوصيتها من طبيعة الوسائل التي تستخدم لممارستها وبوجه خاص من الطريقة التي تنعقد وتنفذ بها العقود باستخدام تلك الوسائل والتي تشكل في مجملها مكونات التجارة الإلكترونية. ويمثل هذا النوع من التجارة أحد الموضوعات التي تعرف بالاقتصاد الرقمي أو التقني، حيث يتأسس الاقتصاد الرقمي على دعامتين: الأولى هي التجارة الإلكترونية، والثانية تكنلوجيا المعلومات أي تقنية المعلومات أو صناعة البيانات في عصر الحاسبات والاتصالات، التي أسستْ الولادة الواقعية والحقيقية للتجارة الإلكترونية، باعتبارها تعتمد على حوسبة الاتصالات ووسائل التكنلوجيا المختلفة في تنفيذ وإدارة النشاطات التجارية.

وفي واقع الحال أصبحت التجارة الإلكترونية مشروعاً عملاقاً ومتكاملاً في بيئة الإنترنت [51]، فوجدت وأنشأت نتيجة لذلك أعداد هائلة من المتاجر والمؤسسات الخدمية ذات الوجود الافتراضي على

(51) الإنترنت "شبكة عالمية دولية ووسيلة من وسائل الاتصال والتواصل بين الشبكات، تجمع مجموعة من أجهزة الحاسب الآلي المرتبطة ببعضها البعض، أما عن طريق التليفون أو عن طريق الأقمار الاصطناعية، وتعمل وفقاً لبروتوكول جيد (TCP/IP) حيث تقدم للإنسانية

الشبكة، ودون وجود فعلي لها على الأرض بالنسبة للزبون المتعامل عبر الإنترنت وليس بالنسبة لجهة إدارة الموقع [52].

التطبيقات العملية في المجالات الإلكترونية، وما رافقها من تطور معلوماتي، واتجاه نحو التجارة الإلكترونية التي تتميز بسرعة والتي تعد أهم خاصية في إبرام العقود الإلكترونية وتنفيذها؛ قد أدى إلى تغير مفهوم التعاقد وطريقة المعاملات بين الأطراف، وأدى إلى تأثير بالغ على المراكز القانونية وأسس المسؤولية والتي تختلف باختلاف مراحل التعاقد.

وعليه، فإن الفصل الثاني الحالي يهدف إلى التعرف على ماهية التجارة الإلكترونية وخصائصها وأدواتها وصورها ومحاذيرها. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي في جمع المعلومات المتعلقة بإشكالية التجارة الإلكترونية وما يميزها عن غيرها من أنواع التجارة، وما هي خصائصها وصورها ومحاذيرها. وقد تم تقسيم الفصل الحالي إلى مبحثين، وهما:

المبحث الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية وخصائصها.

المبحث الثاني: صور التجارة الإلكترونية ومحاذيرها.

جملة من الخدمات كالبريد الإليكتروني وتبادل المعلومات جرادات، عبد الناصر أحمد والعجلوني، محمود محمد والمشاقبة، زياد محمد (2009). تطبيقات الحاسوب في الإدارة والتسوق، الطبعة الأولى، عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ص11.

(52) الخشروم، عبد الله (2003). عقود التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، دبي، مؤتمر الجوانب الأمنية والقانونية للعمليات الإليكترونية. ص 271.

المبحث الأول :مفهوم التجارة الإلكترونية وخصائصها

برزت فكرة التجارة الإلكترونية في سبعينيات القرن الماضي، وكانت منظمة الأمم المتحدة (UN)، ممثلة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL)، مهتمة بوضع مشروع قانون بشأن التجارة الإلكترونية، و تم لها ذلك في 16 ديسمبر 1996، حيث اعتمدت لجنة الأونسيترال على إصدار القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية، وعقب صدور هذا القانون سارعت دول كثيرة في العالم لإصدار قوانين تنظم التعاملات الإلكترونية مسترشدة بأحكام هذا القانون، وللتعرف على مفهوم التجارة الإلكترونية وخصائصها وأدواتها سيتم تقسيم المناقشات في هذا المبحث إلى مطلبين، على النحو التالي:

المطلب الأول :تعريف التجارة الإلكترونية

التجارة الإلكترونية هي إحدى التغيرات الجديدة التي دخلت حياتنا بقوة، وأصبحت متداولة ومنتشرة في الاستخدام العادي للتعبير عن العديد من الأنشطة البشرية المرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتتميز التجارة الإلكترونية بأنها تعتمد على السرعة في إبرام العقود وتنفيذها، ولذا ظهرت الحاجة إلى تنقية وتأمين بيئة العمل الإلكتروني، والتوصل لآلية لحل النزاعات الإلكترونية القائمة، مع تقديم خدمات استشارية من شأنها أن تمنع حدوث النزاعات وتفاقمها.

لذا سيتم تقسيم هذا المطلب للفروع الآتية، وذلك لتعرف على مفهوم التجارة الإلكترونية، ومن ثم تعريف التجارة الإلكترونية في الفقه، ولدى المنظمات الدولية، وفي المستوى التشريعي:

الفرع الأول : مفهوم التجارة الإلكترونية :

التجارة في اللغة: هي مصدر دال على المهنة، أذ هي صناعة التاجر الذي يبيع ويشتري للربح، وهي مشتقة من تجر يتجر تجراً وتجارة أي باع، فهي إذن تلقيب المال لغرض الربح [53].

وفي الاصطلاح: لا تختلف التجارة في معانها الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، فقد عرفت بانها " تصرف في الثروة سواء بشكل حاضر أو في الذمة لطلب الربح"[54].

ونظراً لجدة وحداثة الفكر القانوني في نطاق التجارة الإلكترونية لم يتبلور لها إلى الآن تعريف جامع مانع، ولعل السر في ذلك يرجع إلى نوع التقنية [55] المستعملة في هذه الأنواع من التجارة، مما أدى إلى وجود أكثر من تعريف لها سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني.

لقد تعددت مفاهيم التجارة الإلكترونية وفقاً لاختلاف وجهات النظر عند التعرض لتفسيرها، ويعود هذا الاختلاف إلى تعدد مجالات تطبيقها، والتطور المستمر الذي يطرأ على أساليبها وأهدافها مما ينعكس بالتالي على مفهومها.

فقد عرفها البعض بأنها ضرب من ضروب البيع والشراء بين منتجين ومستهلكين، أو بين الشركات فيما بينها باستخدام تقنية الاتصالات والمعلومات [56].

(53) لسان العرب لابن منظور جـ 4 ص 89 مادة [تجر] والتوقيف على مهمات التعاريف لمحمد ابن عبد الرؤوف المناوي (1410هـ) تحقيق د/ محمد رضوان الداية، بيروت، دار الفكر المعاصر، ص160.

(54) التيمي، فخر الدين محمد (1421هـ)، لتفسير الكبير المعروف بمفاتيح الغيب ج 7، بيروت دار الكتب العلمية، ص103.

(55) التقنية: تعريف مصطلح تكنولوجي، وهو علم الصنائع والتطبيق العلمي، والتقنية تعني استخدام وسائل مفيدة ناتجة عن تطبيق المعرفة العلمية في الحقول والمجالات المختلفة.

(56) رضوان، رأفت (2009). عالم التجارة الإليكتروني، الطبعة الأولى، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 14

وفي تعريف آخر هي: "عمليات بيع وشراء عبر الشبكات الإلكترونية، تجري في المستويات السلع والخدمات، من خلال المعلوماتية وبرامج الحاسوب والأنشطة المساعدة على إجراء ممارسات التجارة، إذْ تنفذ كل أو بعض المعاملات التجارية الخاصة بالسلع أو الخدمات التي تجرى بين مؤسسة تجارية وأخرى، أو بين مؤسسة تجارية ومستهلكين، من خلال توظيف تقنية المعلومات ووسائل الاتصالات [57].

وفي تعريف آخر هي: "أحد أنواع تعاملات البيع والشراء التي تتم بين مستهلكين ومنتجين، أو بين شركات فيما بينها عبر استخدام تقنية المعلومات والاتصال [58].

كما عرفها جانب آخر بأنها "عملية تجارية تجري بين طرفين – بائع ومشترٍ– تتمثل في إبرام صفقات وتسويق منتجات من خلال خدمة الحواسيب الإلكترونية عبر شبكات الإنترنت، ويتم ذلك دون الحاجة لاجتماع الطرفين أو لقائهما، بل تتم المناقشات والتوافق عن بعد ثم توقيع العقد إلكترونيا[59].

ويرى رأي آخر بأنها عبارة عن تعاملات تجارية تتم إلكترونيا باستخدام شبكات (الإنترنت) الدولية، وتتم تلك الصفقات بين شركات عدة، أو بين شركات وزبائنها، أو بين شركات وحكومات دول، وتشتمل على عمليات التجارة الداخلية والتجارة الخارجية[60].

(57) مجاهد ، أسامة أبو الحسن (2000) خصوصية التعاقد عبر الإنترنت ن ط، القاهرة، دار النهضة العربية، ص12.

(58) UUNET UK A World Com Company. (1997). What is Electronic Commerce. Electronic Commerce Information Resource، March. http://wordserver.pipex.com/year-x/yxwhatis.html.

(59) سرحان، سعودي حسن. (2001). التجارة الإليكترونية، آلية فعالة لتنشيط التجارة الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية، ص20.

(60) رضوان، رأفت، مرجع سابق، ص16.

وفي تعريف آخر: "هي شكل من أشكال التبادل التجاري باستخدام شبكة الاتصالات بين الشركات بعضها بعض والشركات وعملائها أو بين الشركات وبين الإدارة العامة[61].

لقد حاول جانب من فقه القانون تعريف التجارة الإلكترونية حين عرفها بأنها: "كافة المعاملات التي تجري عبر الإنترنت، حتى وإنْ لم تكنْ تتمتع بصفة تجارية، وإنْ كان في أحيان كثيرة أنْ تتمتع بهذه الصفة لا سيما السلع، أو الخدمات في الأقل، الذي في الغالب يكون تاجرٌ"، وأضاف أنَّ التجارة الإلكترونية لا تختلف في مفهومها عن التجارة التقليدية بمفهومها كممارسة العمل التجاري على وجه الاعتياد، ولكن ترجع خصوصيتها إلى وسائل مباشرتها [62].

وتجدر الإشارة هنا أنَّه يجب عدم الخلط بين مصطلح التجارة الإلكترونية ومصطلح الإعمال الإلكترونية؛ لأنهما ليسا مسميان مترادفان، مثلما يسود الاعتقاد لدى جانب من الفقه، فهما مصطلحان متباينان، حيث إنَّ الأعمال الإلكترونية تكون واسعة في مجالاتها وأكثر شمولية، حيث تشمل التجارة الإلكترونية، والبنوك الإلكترونية، والحكومات الإلكترونية، وشركات التأمين الإلكترونية. أما التجارة الإلكترونية تعد نشاطا تجارياً واسعاً، لا سيما في التعاقدات الخاصة بطلب المنتجات والخدمات من خلال استخدام وسائط إليكترونية ضمن بيئة إليكترونية [63].

(61) Esprit's Electronic Commerce Team. (1996). Electronic Commerce. R&D in Esprit programme.

(62) المنزلاوي، صالح (2006). القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإليكترونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ص21.

(63) الجواري، سلطان عبد الله (2010). عقود التجارة الإليكترونية والقانون الواجب التطبيق، الطبعة الأولى، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ص34.

وتقوم العمليات الرقمية على أساس الأتمتة، بحيث يتم استخدام الكمبيوتر المبنية على المعالجات في مختلف الصناعات (مَكْنَنة) الأداء في الرابطة بين إطارين من الأعمال أي استعمال الآلات محل الانسان، وربما تمتد لباقي أنشطة الإدارة والإنتاج والمال والخدمات، فهي لا تقتصر فقط على علاقة المورد أو البائع بالزبون، بل تمتد صوب علاقة المنشأة بموظفيها ووكلائها وزبائنها، وتمتد كذلك لتطال أنماط الأداء العملي وتقييمه ثم إجراء الرقابة عليه، ويشمل مفهوم الأعمال الإلكترونية مصطلح المصنع الإلكتروني المؤتمت، والبنوك الإلكترونية، وشركات التأمين الإلكترونية، والخدمات الحكومية المؤتمتة؛ التي تتطور مفاهيمها في الزمن الراهن صوب مفاهيم أكثر شمولا هي (الحكومة الإلكترونية)، وأية منشأة قد تعتمد شبكة الإنترنت على سبيل المثال في إدارة شؤونها وعملياتها وفي أداء موظفيها والربط بين جميع تلك الفعاليات. في حين أنَّ التجارة الإلكترونية تعبر عن نشاط تجاري وبشكل خاص عقود البيع والشراء وطلب الخدمات وتلقيها بآليات رقمية ضمن بيئات تقنية [64].

وبالرغم من وجود العديد من التعريفات للتجارة الإلكترونية، فإنه يمكن النظر إلى هذا المصطلح عبر تقسيمه في قسمين:

القسم الأول: التجارة وهو مصطلح معروف يعبر عن نشاطات اقتصادية تتم من خلال تداول الخدمات والسلع بين الأفراد والمؤسسات.

(64) الجواري، سلطان عبد الله، مرجع سابق، ص45.

القسم الثاني: وهو الإلكترونية وهو توصيف لمجال أداء النشاطات المبينة في القسم الأول آنفاً، والمقصود هنا أداء النشاط التجاري باستعمال وسائل وأساليب إليكترونية. ويعد الإنترنت واحداً من أهم هذه الوسائط (65).

فالتجارة الإلكترونية هي نظام إليكتروني يسمح بالتعامل في تداول سلع وخدمات وفق صيغ رقمية أو افتراضية، وتنفيذ العقود ذات الصلة بتلك الخدمات أو السلع (66). ويلاحظ أنَّ هذا التعريف يحتوي على العناصر الآتية:

إنَّ التجارة الإلكترونية لا يمكن تصورها بدون وسائل إليكترونية: أي إنَّ التجارة الإلكترونية لا تخص فقط عملية البيع والشراء، إنما تتسع لتحتوي على عمليات التصميم والإنتاج والعرض والتوزيع، وبيع السلع والخدمات وتسوية عمليات دفع وتسديد المبالغ.

ويرى الباحث أنَّ التجارة الإلكترونية مثل أي نشاط تجاري تقليدي يمكن أنْ تتم داخلياً أو خارجياً ويعتمد حجم ومعدل نمو انتشارها على توفير البنية التحتية واستكمال المتطلبات الأساسية لها.

ويستلزم لنشر تقنيات التجارة الإلكترونية توافر مقومات وعناصر معينة تتضمن إيجاد بنية تحتية للمفاتيح العمومية من أجل توفير بيئة آمنة، تكفل سرية وأمن التعاملات عبر الاتصالات الإلكترونية، وتطوير البنى التحتية للاتصالات بحيث تكون متاحة لدعم تقنيات التجارة الإلكترونية، وتوفر خدمات نقل البيانات بسرعات وسعات عالية بكفاءة وموثوقية والتي غالبا ما تكون مطلوبة(67)، واعتماد تنظيم قانوني وتشريعي محكم يمكن من خلاله اعتماد التعاملات الإلكترونية والعقود المبرمة بواسطتها وتضمن حفظ

(65) رضوان، رأفت، مرجع سابق، ص15.

(66) سرحان، سعودي حسن، مرجع سابق، ص20.

(67) الخشروم، عبد الله، مرجع سابق، ص284.

حقوق المتعاملين فيها، واعتماد توقيعات إليكترونية، وخلق نظام إليكتروني لمشتريات الحكومة يتم بواسطته طرح المناقصات الحكومية واستكمال إجراءاتها.

الفرع الثاني : تعريف التجارة الإلكترونية في الفقه الإسلامي:

ظهرت فكرة التجارة الإلكترونية منذ سبعينات القرن العشرين، وفي السنوات القليلة الماضية وبخاصة بعد ظهور شبكة الإنترنت تطورت هذه الفكرة وانتشرت سريعا بفضل التقدم والتطور المذهل لهذه الشبكة العالمية وتقنيات الاتصال والإلكترونيات المحلقة بها، وهذا يعني أنَّ مصطلح التجارة الإلكترونية مصطلح حديث نسبيا نظراً لارتباط ظهوره بوسائل الاتصال الحديثة، فالتجارة الإلكترونية تعد من أهم روافد وثمار التطور التقنية في عالم الاتصالات والمعلومات.

والتجارة في الاسلام إحدى طرق كسب الحلال الطيب، وان تعريف التجارة في الاسلام هو تبادل السلع والبضائع ولكن وفق الاصول الشرعية، ووفق القواعد التي وضعها الشرع للحفاظ على حقوق العباد ومصالحهم، وحثت عليها الشريعة لأنها من أفضل الطرق في الكسب التي يعتمد عليه العبد في جلب رزقه.وفي الحديث الشريف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سُئل : أيٌّ كسب أطيب، فقال: "عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور"، وقد عرف الفقهاء أن البيع المبرور هو البيع الذي ليس فيه غش ولا خداع. وبالتالي فإن تعريف التجارة في الاسلام هو البيع والشراء والكسب بالحلال من غير غش أو خداع (68).

(68) فرج، أحمد طه. (23 أكتوبر، 2020).تعريف التجارة في الإسلام. صحيفة الوفد.

والفقه الإسلامي لم يعرف هذا النوع من التجارة المسماة بـ "التجارة الإلكترونية" إذ لم يكن لها وقائع أحوال تحتاج إلى بيان الحكم الشرعي في مسائلها أو أصل موضوعها، غير أنه بأصوله وقواعده ومقاصده يستوعب مثل هذا النوع من التجارة.

ولقد تجلت حماية الشريعة الإسلامية للمعاملات الإلكترونية في ابهى صورها في فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية رقم (18453) في 1417/1/2 هـ، حيث نصت على أنَّه لا يجوز نسخ البرامج الحاسوبية. التي يمنع أصحابها نسخها إلا بإذنهم: لقول النبي صلى الله عليه وسلم (لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه منه)[69]. وقوله صلى الله عليه وسلم (من سبق إلى مباح فهو أحق به) [70]، سواء أكان صاحب هذا البرنامج مسلماً أم كافراً غير حربي؛ لان حق الكافر غير الحربي محترم كحق المسلم ومعاملاته الإلكترونية على وفق ما يسمى في الوقت المعاصر بالحقوق المعنوية مفصولة شرعاً.

الفرع الثالث : تعريف التجارة الإلكترونية في المنظمات الدولية:

عرف الاتحاد الأوربي التجارة الإلكترونية بأنها: "كل الأنشطة التي تتم بوسائل إليكترونية سواء تمت بين المشروعات التجارية والمستهلكين أو بين كل منهما على حده وبين الإدارات الحكومية" [71].

ووفقا لهذا التعريف تشمل التجارة الإلكترونية أوامر الطلب الإلكترونية للسلع والخدمات، التي يمكن إيصالها بطرق اعتيادية مثل البريد أو مندوبي شركات التجارة الإلكترونية غير المباشرة، أو باعتماد

(69) هذا جزء من حديث طويل قاله النبي صلى الله عليه وسلم في خطبة حجة الوداع، وجاء بألفاظ مختلفة وبروايات متعددة وإسناده جدية ورواه احمد والبيهقي ورجال الجميع رجال الصحيح.

(70) رواه أبو داود عن اسمر بن مضرس.

(71) النجار، كرم محمد زيدان. (2021). التجارة الإلكترونية ومدى تأثرها بجائحة كورونا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سوسة، تونس.

طرق تسليم معنوية للمنتجات وخدمات التجارة الإلكترونية المباشرة، مثل برامج الحاسوب، والمجلات الإلكترونية وخدمات التسلية وخدمات المعلومات والتحويل الإلكتروني للأموال وسندات الشحن الإلكترونية والأسهم المالية الإلكترونية ومزادات التجارة وتصاميم الهندسة، مؤدي ذلك أنَّ التسليم في التجارة الإلكترونية يمكن أنْ يكون بشكلٍ مادي أو يكون بشكلٍ معنوي(72).

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد عرفت التجارة الإلكترونية في تقريراً نشرته بأن التجارة الإلكترونية هي بصفة عامة "جميع أنواع الصفقات التجارية التي تعقد، سواء بين الإدارات أو بين الأفراد عن طريق المعالجة الإلكترونية للبيانات، سواء كانت تلك البيانات مقروءة أو أصوات أو صورة مرئية". كما بين هذا التقرير إنَّ التجارة الإلكترونية ستسيطر على جميع أنشطة التجارة، مثل المفاوضات وعقود التجارة واتفاقات التمويل، وأن بعضا من عناصر التجارة الإلكترونية قد لا تشمل الصفقات التجارية، كما في حالة الإعلان وتقديم البيانات عن السلع والخدمات، وربما تكون صفقات تجارية كما في حالات عقود التجارة المتعلقة بالسلع أو الخدمات(73).

ولم يكتف هذا التقرير بتعريف التجارة الإلكترونية، بل تعرض لأهم المشاكل المهمة المترتبة عليها، مثل البنية الأساسية للخدمات والاتصالات الرقمية، والتعاملات الضريبية، وحماية المستهلكين، واحترام الخصوصيات عبر شبكات الإنترنت العالمية. هذا بالإضافة إلى التحديات الأخرى المرتبطة بحماية الموقع والاسم التجاري والعنوان على الشبكة العالمية، وضمان حق الملكية الفكرية، وتشريع قانون واجب التطبيق حول التصرفات القانونية التي تجري وتتم من خلالها، وخصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار الطابع الدولي لمثل

(72) مصطفى، احمد (2013). العقد الإليكتروني في القانون الدولي الخاص، المغرب، جامعة الحسن الأول، مجلة القانون والأعمال، ص32.
(73) المطالقة، محمد فواز (2006). الوجيز في عقود التجارة الإليكترونية، الطبعة الأولى، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص28.

هذه المعاملات، وكذلك إجراءات تحديد المحكمة المختصة بالنظر في المشاكل التي ترتبتْ على تنفيذ العقود الإلكترونية وتفسيرها والنزاعات حول تطبيقاتها[74].

ومحمدة هذا التعريف أنَّه بيّن معوقات التجارة الإلكترونية والتي تتمثل في مجالات ثلاثة رئيسية، وهو المجال القانوني والمالي والأصول للأسواق، فمن الناحية القانونية يجب إعداد البيئة التشريعية الملائمة لتجارة الإلكترونية. وذلك بإعداد قانون للمعاملات التجارة الإلكترونية، ومن الناحية المالية هناك مشكلة تتمثل في الجمارك والضرائب[75].

أيضا فقد تطرق لعمليات الدفع والسداد الإلكتروني؛ حين ذكر صراحةً الفواتير الإلكترونية، وكذلك التحويلات الإلكترونية للأموال، كما أشار إلى أنَّ التجارة الإلكترونية تشمل الجانب التسويقي أيضاً، بل تشمل كذلك خدمات ما بعد البيع أيضاً.

وعرفت اللجنة الأوروبية European commission التجارة الإلكترونية بأنها عبارة عن أداء الأعمال إلكترونيا، وأنها تقوم على أساس التبادل الإلكتروني للبيانات سواء أكانت مكتوبة أو مرئية أو صوتية، فهي تشمل أيضاً العديد من الأنشطة التجارية المتعلقة بتبادل السلع والخدمات، وإتمام عمليات البيع والشراء وتسليم المحتويات الرقمية، والتحويلات الإلكترونية للأموال (EFT) والفواتير الإلكترونية والمزادات التجارية، وعمليات التسويق وخدمات ما بعد البيع، التي تشمل السلع والخدمات على حد سواء، وكذلك الأنشطة التقليدية وغير التقليدية [76].

(74) رضوان، رأفت، مرجع سابق، ص18.

(75) Ravi, K., & Andrwe, B. Whinston. (1996). Fronties of electroniccommerce. CA, United States: Addison Wesley Longman Publishing. p225.

(76) النجار، كرم محمد زيدان. مرجع سابق.

هذا ويلاحظ أنَّ هذا التعريف شمل بالإضافة إلى جانب عمليات البيع والشراء؛ عمليات تبادل البيانات والسلع والخدمات، إلى جانب العديد من الأنشطة الأخرى الخاصة بالعمليات التجارية.

وفي الإطار ذاته عرفت منظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية؛ بأنها عبارة عن عملية إنتاج وترويج وبيع وتوزيع المنتجات من خلال شبكة اتصال. ونحن نتفق مع هذا التعريف من جهة أنَّ التجارة الإلكترونية تتم عبر شبكة اتصالات ولم يقصرها على الإنترنت فقط [77].

من هذا التعريف يتضح أنَّ التجارة الإلكترونية تشمل كافة الأنشطة الناشئة عن التعاملات ذات الطابع التجاري، سواء كانت تعاملات تعاقدية أو لم تكن منها على سبيل المثال توريد أو تبادل أو بيع السلع، اتفاق التوزيع، التمثيل التجاري، الوكالة بالعمولة ومع ذلك، فإن هذا التعريف معيب لأنه يقصر الأنشطة التجارية فقط على المنتجات دون الخدمات، وبالتالي فإن الخدمات الاستشارية، على سبيل المثال، ومنح التراخيص والخدمات المصرفية، لا تقع ضمن نطاق هذا التعريف[78].

الفرع الرابع: التعريف التشريعي للتجارة الإلكترونية:

اهتمت كثير من دول العالم بإصدار تشريعات منظمة للتجارة الإلكترونية، وبيان أحكام المعاملات التي تتم من خلالها.

فقد أصدر المشرع الفرنسي القانون رقم 230/02000 في شأن قانون الإثبات والمتعلق بالتوقيع الإلكتروني، ولم يتضمن تعريفاً محدداً للتجارة الإلكترونية، لكن التقرير الذي قدمته مجموعة العمل التجارية المشكلة في يناير 1998 عرفت التجارة الإلكترونية بأنها "تشمل مجموعة المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة

(77) المرجع السابق.

(78) الجواري، سلطان عبد الله، مرجع سابق، ص67.

تجارية بين المشروعات بعضها البعض، أو بين المشروعات والأفراد، أو بين المشروعات والمؤسسات الإدارية"[79].

وقد تبنى هذا التقرير مفهوماً موسعاً للتجارة الإلكترونية، حيث اعتبر أن التجارة الإلكترونية تشمل الأنشطة المصرفية لأنها تساهم في إتمام المعاملات التجارية من خلال أنظمة الدفع الإلكتروني[80].

كما أصدر المشرع الأمريكي قانون المعاملات التجارية الإلكترونية في 4 فبراير 2001 وقسمه إلى واحد وعشرين جزء، وإن كان لم يضع تعريفاً للتجارة الإلكترونية إلّا إنَّه قد عرف في الفقرة الثانية من المادة الثانية ماهية الأعمال التجارة الإلكترونية.

كما عرف قانون الإمارات الاتحادي رقم 1 لسنة 2006 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية في الفصل الأول المخصص للتعريفات، التجارة الإلكترونية بأنها المعاملات التجارية التي تباشر بواسطة المراسلات الإلكترونية. كما عرف قانون إمارة دبي رقم 2 لسنة 2002 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية التجارة الإلكترونية بنفس التعريف.

ويتضح من التعريفات السابقة متشابهة مع بعضها البعض، بل تكاد تتفق على أنَّ التجارة الإلكترونية ما هي إلا إجراء معاملات تجارية تقليدية، ولكنها تتم بوسائل إليكترونية، ولم تقتصر الوسائل الإلكترونية على وسيلة معينة، بل سمحت بممارستها بأي وسيلة، وذلك تحسباً لما قد يحدث في المستقبل من ظهور وسائل تقنية حديثة.

(79) الناصر، هناء سيد جواد. (2017).أثر التجارة الإلكترونية على المنافسة في الأسواق المحلية العربية. المركز الديمقراطي العربي.

(80)النجار، كرم محمد زيدان. مرجع سابق.

المطلب الثاني :خصائص التجارة الإلكترونية وأدواتها

تتميز التجارة الإلكترونية بالعديد من الخصائص؛ فهي تتسم بالتواصل السريع والسهل، وإمكانية عقد صفقات تجارية بين جهات متعددة. كما أنها تسهل الحصول على المعلومات الضرورية للوصول إلى الأسواق. حيث تعتمد التجارة الإلكترونية على العديد من الأدوات.

وسنتناول في هذا المطلب خصائص التجارة الإلكترونية وأدواتها من خلال تقسيمها للفروع التالية:

الفرع الأول: خصائص التجارة الإلكترونية:

تتميز التجارة الإلكترونية عن التجارة التقليدية بعدة خصائص، وسنذكر بعضها على النحو التالي:

1. عدم الاعتماد على الوثائق بإيجاد وسائل توافق عصر المعلومات: فقد خرجت التجارة الإلكترونية بأنماط مستحدثة من وسائل إدارة النشاط التجاري، كالبيع عبر الوسائل الإلكترونية، وبفضلها حدث تغيير شامل في طريقة أداء الخدمة وعرض المنتج وتحقيق العرض الشامل لخيارات السوق.

فالتجارة الإلكترونية خلقت مجتمعاً خالٍ من المعاملات الورقية، أي أنها أوجدتْ دعائم إليكترونية بدل الدعائم الورقية، وهذا يعني الاستغناء عن التعامل مع المستندات الورقية التقليدية والاستعاضة عنها بالمستند الإلكتروني، بعد أنْ تكشفت بعض سلبيات العمل بتلك المستندات، كبطء حركة المستندات الورقية، وتأخير الإجراءات الجمركية وتعريض البضائع لخطر الفساد والضرر، وكذلك اتجاه محفوظات المستندات الورقية إلى تضخيم واحتلال المزيد من غرف التخزين، بالإضافة إلى صعوبة تداولها [81].

(81) سرحان، سعودي حسن، ص22.

لذلك تتميز المعاملات التجارية الإلكترونية بعدم وجود أي مستندات ورقية يتم تبادلها في إجراء المعاملات. حيث إن جميع الإجراءات والمراسلات بين الأطراف تتم إلكترونيا دون استخدام أي أوراق، وهو ما يتوافق مع غرض التجارة الإلكترونية وهو خلق مجتمع للمعاملات اللّا ورقية.

2. عدم وجود علاقة مباشرة بين أطراف العقد: يشكلُ الميزة الرئيسية التي تهيمن على التجارة الإلكترونية واعتمادها على التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة لتجاوز أي عقبات مادية أو قانونية في المعاملات الدولية والمحلية، وتتيح شبكة الإنترنت للشركات بإدارة معاملاتها التجارية بكفاءة من أي مكان في العالم، حيث يمكن أن يكون مقر المعلومات الرئيسي للشركة موجودًا في أي مكان دون أنْ يؤثر ذلك على الأداء(82).

3. في عقود التجارة الإلكترونية لن يكون هناك مجلس للعقد بالمعنى التقليدي: فمجلس العقد الإلكتروني هو مجلس افتراضي بلا جدران، قد يكون البائع في مكان والمشتري قد يكون على بعد آلاف الأميال عنه، وقد يختلف الوقت والزمان أيضًا بين مكان البائع والمشتري، وقد يكون العنصر البشري غائباً تماماً، وتتواصل أجهزة الكمبيوتر بالتراسل مع بعضها البعض إلكترونيا، وهو ما يُعرف بالوكيل الإلكتروني.

4. الصفة العالمية للتجارة الإلكترونية ألغت الحدود والقيود المفروضة على دخول الأسواق التجارية: بفضل التجارة الإلكترونية تحول العالم إلى سوق مفتوح أمام المستهلك بغض النظر عن الموقع الجغرافي للبائع أو المشتري، وإذا كانت اتفاقيات التجارة الدولية المتعددة وفي مقدمتها (جات–جاتس– تربيس) تسعى إلى تحرير التجارة في البضائع والخدمات، فإن التجارة الإلكترونية بطبيعتها تحقق هذا الهدف دون الحاجة إلى جولات توافق ومفاوضات(83).

(82) الخشروم، عبد الله، مرجع سابق، ص277.

(83) رمضان، مدحت عبد الحليم (2001). الحماية الجنائية للتجارة الإليكترونية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية، ص11.

5. تساهم التجارة الإلكترونية بشكل فعال في سرعة إنجاز العمليات التجارية بين الأطراف: حيث تتم الصفقات التجارية من مرحلة التفاوض وإبرام العقود إلى الدفع الإلكتروني وتنتهي بتسليم المنتجات والخدمات، دون حاجة الطرفان للتحرك واللقاء في مكان معين، وفي ذلك توفر للوقت والجهد والمال[84]. ويستطيع أحد أطراف العمل إرسال رسالة بريد إليكتروني إلى عدد غير محدود من المستلمين في نفس الوقت، دون الحاجة إلى إعادة إرسالها في كل مرة، ويوفر الإنترنت في هذا المجال إمكانيات غير محدودة للتفاعل الجماعي بين الفرد والجماعة، وهو أمر غير مسبوق في أي أداة تفاعلية سابقة.

فالوسيط الإلكتروني بين طرفي العقد هو جهاز الحاسوب متصل بشبكة الاتصالات الدولية، التي تنقل تعبير الإرادة إلكترونيا إلى كل طرف من الأطراف المتعاقدة في نفس اللحظة، على الرغم من الفصل المكاني بينهما، وعادة ما تصل الرسالة الإلكترونية إلى نفس اللحظة للطرف الآخر، ما لم يحدث عطل أو انهيار في الشبكة، قد لا تصل الرسالة أو تصل مغلوطة أو غير مقروءة، وهنا قد تثور مسئولية مقدم خدمة الإنترنت عن عدم وصول الرسالة أو وصولها متأخرة أو وصولها بالميعاد، ولكن يوجد بالرسالة غلط أو تحريف [85].

6. تحسين أداء التجارة وتقديم الخدمات: حيث إنَّ التجارة الإلكترونية بما تتمتع به من بنية تحتية تكنلوجية، واستراتيجيات الإدارة المالية والتسويقية، وإدارة اتصالات وعلاقات بالآخرين؛ من شأنها توفر فرصاً لتطوير أداء تلك المؤسسات، في مجالات تقييم عملياتها ومدى كفاءة الموظفين ونجاعة فعاليات البنى التحتية والتقنيات المعتمدة ومناهج التطوير الإدارية [86].

(84) مصطفى، احمد، مرجع سابق، ص32.

(85) المطالقة، محمد فواز، مرجع سابق، ص38.

(86) علي، عادل حسن (2007)، الإطار القانوني لعقود المعاملات الإليكترونية، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ص21.

7. المساعدة في تبسيط الهياكل التنظيمية: من خلال إنشاء هيكل إداري يتميز بمستويات معرفية عالية من المعرفة، تتناسب مع طبيعة هذا النوع من التجارة التي تعتمد على أجهزة الحاسوب، كما أنه يقلل من الحاجة إلى المخازن وتوافر حد معين من المخزون السلعي سواء خاماً أو في شكل منتج تام الصنع. حيث يمكن تلقي طلبات المشترين واستيفاؤها مباشرة من المصانع ووكلاء البيع، ويعني هذا تخفيض تكاليف التشغيل. (87).

وليس للشركات الحاجة في توظيف عدد كبير من الموظفين للقيام بعمليات الجرد والأعمال الإدارية، إذ توجد قواعد بيانات على الإنترنت تحتفظ بتاريخ عمليات البيع في الشركة وأسماء الزبائن، ويتيح ذلك لشخص بمفرده استرجاع المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات لتفحص تواريخ عمليات البيع بسهوله(88).

8. حفزت التجارة الإلكترونية شرائح المجتمع على التسوق: ويقدم هذا النمط من التجارة للزبائن باستمرار خدمات ومنتجات بأقلّ الأسعار، وذلك لأنها توفر لهم التسوق عن بعد في أماكن عدة وإجراء مقارنات الثمن والنوعية بسرعة، وتشجيع المنافسة يفضي إلى خفض الأسعار.

فتقليل كلفة الإنتاج والتسويق سيقلل حتما من أسعار المنتجات، فالمنافسة من شانها تحسين نوعية المنتجات وتوفير خدمات متنوعة سواء قبل أو بعد عمليات البيع، وتؤدي في الغالب إلى تحسين نوعية المنتجات جرّاء المنافسة (89).

---

(87) رمضان، مدحت عبد الحليم، مرجع سابق، ص14.

(88) الأحمر، كنعان (2001). دور الملكية الفكرية في التجارة الإليكترونية في عملية التنمية للدول النامية والأقل نمواً، الطبعة الأولى، دمشق، دار الرضا، ص39.

(89) خبابة أمين (2014). التحكيم الإليكتروني في التجارة الإليكترونية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ص29.

الفرع الثاني: أدوات التجارة الإلكترونية:

أن للتجارة الإلكترونية بعض من الادوات تتم من خلالها، وفي مايلي سنذكر بعضها على النحو التالي:

أ. تبادل المعلومات عبر البريد الإلكتروني (E-mail): حيث يعّد البريد الإلكتروني من أبرز التطبيقات الإلكترونية في الإنترنت، وأوسعها استخداما من الناحية الفعلية في مجال التجارة الإلكترونية. فالبريد الإلكتروني هو خدمة على شبكة الإنترنت تقوم بإرسال واستقبال رسائل إليكترونية بريدية من وإلى أي مشترك في أي وقت وفي أي مكان بالعالم، ولا يمكن الوصول إلى الرسائل الإلكترونية إلا باستعمال كلمة السر– كلمة العبور – حفاظاً على سرية المراسلات الإلكترونية، ويقع انتهاكها تحت طائلة قانون العقوبات بجريمة التجسس على الرسائل الإلكترونية (جريمة التصنت الإلكتروني) بدون موافقة(90).

والرسالة الإلكترونية لها وضعها الخاص بها، حيث إن لها قيمة من خلال تواجد الإنترنت الذي يسهل الإرسال الخاص بها من خلال توقيت معين ترسل فيها، ويكن لدى المرسل ما يفيد بذلك الأمر من خلال طباعة ورقة تفيد بأن المرسل إليه قد تم الاستلام بالفعل، وله القدرة على التعرف على المعلومات بأي وقت والتدقيق فيها بصورة جيدة تتوافق مع الإعلان نفسه، والقراءة بأي وقت يشاء قبل المدة المحددة له بالتواجد سواء بالطباعة وغيرها.

هنا نذكر الحالة الثانية والتي تخص بعدم تواجد عبر الإنترنت والاتصال معه وعدم الاستلام الخاص بالرسالة لكنها تعتبر موجودة لديه عبر الإيميل الخاص به والذي يجدها وقت فتحه، لذلك فإنها ليست من المعوقات المذكورة بأي نص قانوني واضح لها، ومن يقوم بفتحها أو المخول بها من قبله، لأنَّه أناب عنه فرد قام بفتح الإيميل وقراءة ما به من محتويات ووجودها ضمن المواضيع، وتاريخ نشرها بصورة جيدة حتى إنْ كان ملف

(90) علم الدين، محمود (2000). تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص47.

أو غيره، يحق له من قبل القانون أنْ يقوم بالطباعة الخاصة بالإعلان، طالما له الحق بذلك الأمر ووضعها بملف فهو حق له القدرة على العمل به، فهي مجردة له فقط ليطلع عليها [91].

وللبريد الإلكتروني أشكال محددة [92]. ونذكرها في حالات أربعة هي:

الأولى: البريد الإلكتروني المباشر: يعدّ من أهم الأنواع العام للبريد الإلكتروني، وهو ما تم العمل عليه من خلال تواجده عبر الإيميل، له القدرة على استلام الرسالة وقت الإرسال بكل ما فيها، وتعمل على التحويل المشروط لها بصورة جيدة تتفق مع الوضع المناسب لها، وطريقة صياغتها والتوافق لها مع خط الهاتف المتحرك للفرد المتلقي للرسالة والمعالجة العامة لها، والتحويل للمقروء منها بهدف قراءتها بصورة سليمة ومناسبة لها [93].

الثانية: البريد الإلكتروني الخاص: له شكلان هامان يتم العمل بهم من قبل المشرع، على شكل التواجد للفرد نفسه أو الشبكة العامة وتسمى بالداخلية، والتي تقضي بضرورة وضعها بشكلها العام والنصاب الأدق لها، والتعامل مع الموظفين، كذلك الشكل المتفق عليه داخل الشركة الخاصة به.

فالبريد الإلكتروني الخاص (أكسترا نت) وهذا توفره الجهة المختصة لكل موظفيها، بصورة تتيح لهم العمل فقط وتسهيل الحركة بينهم، من الواقع العام للحياة الخاصة بقيمة تواجد الفرد الشخصي عبر إيميله الخاص، وترجمة الأمور لقيمة هادفة تصب في مصلحة العاملين.

(91) المطالقة، محمد فواز، مرجع سابق، ص41

(92) أبو بكر، عمر محمد (2004). الجرائم الناشئة عن استخدام الإنترنت، رسالة دكتورة، مصر، حقوق عين شمس، ص 51.

(93) جرادات، عبد الناصر أحمد والعجلوني، محمود محمد والمشاقبة، زياد محمد، (2009). تطبيقات الحاسوب في الإدارة والتسوق، الطبعة الأولى، عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ص14.

الثالثة: خدمة خط مفتوح: ويقصد بهذا النوع الثالث؛ وجود صيغة مفادها قيام المزود بتقديم كلمة المرور للفرد المستفيد بحيث يمكنه من الدخول إلى نظام البريد لدى مجهز الخدمة، الذي يقدم تلك الخدمة بشكل مدفوع للمال.

الرابعة: مقدمة الاشتراك في الإنترنت: وهذا النوع الرابع الذي يعني أنَّ الفرد يكون متواجداً عبر خدمة محلية، لها القدرة على اتصاله بالإنترنت، ويستطيع أنْ يقوم بفتح الرسالة المرسلة له بصورة جيدة تعكس قيمتها المتواجدة عبر الإيميل الشخصي الخاص به بمنطقة الإرسال(94).

كما تلفت النظر للتعرف على الرسائل المختلفة الصادرة عن البريد الإلكتروني، وما يلزم من محتويات ومعلومات وصور ملحقة وغيرها، لتكن قد أدت الدور المطلوب منها بطريقة قادرة على التغيير، من خلال فرد لأخر، وتكون الصورة قد اتخذت شكلها الصحيح ومسارها العام، وتتم من خلال أليات ووضعيات لها التواجد بعيداً عن الأمور التقليدية الأخرى، التي لا تتوافق مع معطيات العصر الحالي بصورتها المعهودة، وإنهاء حالات الغلط التي كان يسببها البريد العادي. والفارق واضح بشكل كبير من خلال ما تحدثه تلك الوسائل بشكلها الحالي، وتوجد بالرسائل المرسلة للفرد المراد الوصول له مع النماذج المرسلة، تكون الصورة قد وضحت له بشكلها المعتاد، والتي تفسر قيامها بالتوضيح للمرسل له بالعديد من المعلومات التفصيلية الأتية له، دون لبس والعنوان البريدي قادر على كل تلك الأمور.

فالبريد الإلكتروني إذن، هو بوابة طريق يتيح تبادل الرسائل الإلكترونية المكتوبة بين الأجهزة المتصلة بشبكة المعلومات.

(94) علم الدين، محمود، مرجع سابق، ص49.

ب. أدوات مواقع الويب: مواقع الويب هي مجموعة من الصفحات المتصلة ببعضها البعض عبر الإنترنت ، وتعتبر كيانًا منفردًا مملوكاً لأفراد أو شركات أو مؤسسات ، وغالباً ما يهدف موقع الويب إلى هدف واحد ويتضمن أحياناً أكثر من موضوع ، حيث يتم تخزين الموقع وتحميله على الخادم ، ويمكن تصفح الإنترنت من خلال الهاتف المحمول أو أجهزة الكمبيوتر ، وتعد مواقع الويب من أفضل الوسائل التي تساعد على ربط شرائح المجتمع ببعضها البعض. لذلك ، تعتبر المواقع الإلكترونية ذات أهمية كبيرة ويسعى غالبية الاشخاص على إنشاء المواقع الإلكترونية بأنواعها.

وللمواقع الإلكترونية العديد من الفوائد التي تعود على الأفراد والشركات ، ومن فوائدها؛ تواصل الأشخاص ببعضهم البعض، وأيضاً تسهل تبادل الثقافات من خلال المنتديات ، سواء كانت عامة أو خاصة ، أو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي المنتشرة مثل Facebook و Instagram و WhatsApp وتطبيقات أخرى. وتوفر المواقع الإلكترونية العديد من المعلومات المهمة للأشخاص مجاناً من خلال مواقع الموسوعات وبعض مواقع العلوم والمعرفة [(95)].

وللتجارة الإلكترونية النصيب الأكبر، حيث تساعد مواقع الويب على الاستقلال المالي، لأنها تجعل العديد من الأشخاص يقومون بأعمالهم التجارية الخاصة التي تساعدهم في كسب المال. وتعد مواقع الويب من أهم وأكبر طرق التسويق التي تساعد على زيادة أرباح الشركات، لأن جميع الأشخاص حريصون على امتلاك مواقع إليكترونية لشركاتهم لمساعدتهم في تسويق سلعهم الخاصة.

(95) البدوي، الشريف سليمان. (2021). دور المواقع الالكترونية في تحقيق أهداف المؤسسة: دراسة تطبيقية على موقع جامعة الجزيرة بشبكة الانترنت 2018م. كلية الإعلام، جامعة الجزيرة، السودان.

هذا بالإضافة إلى الفوائد العديدة التي تجلبها مواقع الويب لمن يمتلكها. وتعمل الشركات على برمجة المواقع الإلكترونية من خلال أفضل المبرمجين وأكثرهم خبرة [96].

أصبحت مواقع التجارة الإلكترونية من أهم المواقع وأكثرها انتشاراً ، حيث أصبحت التجارة الإلكترونية منتشرة في هذه الفترة لما تحققه من أرباح كثيرة لأصحاب الشركات ولطبيعتها التسويقية خلال فترة جائحة كورنا، وكثير من الشركات قد زادت أرباحها مثل، شركة أمازون الامريكية وشركة علي بابا الصينية وشركة نون الإماراتية وغيرها الكثير من الشركات التجارية التي تعتمد على التجارة الإلكترونية. حيث يتعامل المشترون مع البائعين وتشمل المعاملات الطلب من الموقع الإلكتروني والدفع والشحن عبر الإنترنت ، وذلك بفضل نظام إدارة المحتوى. ويحتوي موقع التجارة الإلكترونية على قسم لعرض المبيعات والمنتجات وعملية تسجيل الوصول والمغادرة الخاصة بالعميل.

ت. الأدوات الخاصة التي تنظم الدفع الإلكترونية مثل التحويلات الإلكترونية للأموال والنقود الإلكترونية وأدوات الدفع الإلكترونية: لا شك أن التعامل من خلال التجارة الإلكترونية، قد ينتج عنها بعض الالتزامات، ومن بعض هذه الالتزامات؛ هي التزامات مالية لسداد قيمة السلع من قبل المشتري للبائع، حيث نتج عن ظهور التجارة الإلكترونية نشوء فكرة النقود الإلكترونية.

ومما لا شك فيه إنَّ استخدام النقود الإلكترونية يؤدي إلى سرعة وسهولة سداد المدفوعات وتقليل الحاجة إلى الاحتفاظ بالأموال السائلة، الأمر الذي يساعد على التوسع في التبادل التجاري [97].

(96) بكوش، تقي الدين، وبن يحيى، عبد الغني. (2017). النظام القانوني للتجارة الإلكترونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل، الجزائر.

(97) أبو الليل، إبراهيم الدسوقي (2000). الجوانب القانونية عبر وسائل الاتصال الحديثة، بحث مقدم إلي مؤتمر القانون والكومبيوتر الإنترنت، العين، كلية الشريعة والقانون جامعة الإمارات عام 2000 م ص 5.

وتعرَّف النقود الإلكترونية بانها: "قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا على وسيلة إليكترونية، مثل بطاقة ذات رقاقة أو ذاكرة حاسوب، وتكون مقبولة كوسيلة دفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة المصدرة لها، وتوضع تحت تصرف المستخدمين كبديل عن العملات الورقية والمعدنية، وذلك بهدف إحداث تحويلات إليكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة" (98).

وقد عرفت بانها: "عبارة عن قيمة نقدية بعملة محددة تصدر في صورة بيانات إليكترونية مخزنة على كارت ذكي أو قرص صلب بحيث يستطيع صاحبها نقل ملكيتها إلى من يشاء دون تدخل شخص ثالث، وهي وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني" (99).

وعرفها آخرون بانها: "مخزون إليكتروني لقيمة إليكترونية على وسيلة تقنية تستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لغير من أصدرها دون الحاجة إلى وجود حساب مصرفي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مسبقاً"(100).

ويقترب هذا التعريف من المفاهيم التي تعطي النقود الإلكترونية قيمتها، حينما نص صراحة على انتفاء الضرورة لوجود حساب مصرفي مسبق لمستخدم تلك النقود (101)، وهي بذلك تختلف عن وسائل

(98) حمزة، طارق محمد (2008). النقود الإليكترونية كإحدى وسائل الدفع، الطبعة الأولى، بيروت، منشورات زين الحقوقية، ص58.

(99) شنبور، توفيق (2002). أدوات الدفع الإليكترونية، الطبعة الأولى، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ص12.

(100) BreNsten, A. (1998). Monetary Policy Implications of Digital Money .Kyklos .vol.51. no.1. p.90. aleksander.berentsen@vwi.unibe.ch Accessed 12-12-2007.

(101) يتم تداول تلك النقود عبر إصدار المصارف عملة إليكترونية؛ تتضمن سلسلة أرقام عشوائية تسمى بالرقم التسلسلي للعملة. ويمكن حفظ تلك الأرقام في بطاقة أو في حاسوب الزبون، بعدها يمكن للعميل استخدام تلك النقود من خلال إعطاء الرقم التسلسلي مشفرًا إلى الجهة التي يتعامل معها فيقوم المستلم بالاتصال بالمصرف للحصول على عملة رقمية جديدة باسمه، أو تحويل قيمة تلك العملة إلى حسابه، ويتولى المصرف التحقق من تلك النقود عبر قوائم الأرقام المحفوظة لديه، والتأكد من أن تلك النقود صدرت عنه، وإنها لم تصرف لآخرين بعد. إبراهيم محمود الشافعي، النقود الإليكترونية، ماهيتها، مخاطرها، تنظيمها القانونية. مداخلة متاحة على شبكة الإنترنيت وعلى الموقع: www.Arriyadh.com /economic/left bar

الدفع الأخرى، فهذه الأخيرة هي بطاقات إليكترونية ترتبط بحسابات مصرفية للزبائن الحاصلين على تلك البطاقات، بحيث تتيح لهم القيام بتسديد مبالغ السلع والخدمات التي يشترونها، ويحصل المصرف على عمولة يدفعها البائع مقابل هذه الخدمة[102].

كما أنَّ التعريف أعلاه استبعد وسائط الدفع الأخرى التي ربما تتشابه مع النقود الإلكترونية، لكنها تختلف عنها في الواقع سواء من حيث تكوينها أو من حيث شروط استخدامها، وعرفت بشكل أخر بأنها: "عبارة عن مستودع للقيمة النقدية، يحتفظ به بشكلٍ رقمي بحيث يكون متاحاً للتبادل الفوري في المعاملات"[103].

ومن خلال التعريفات المذكورة آنفاً، يمكن للباحث أنْ يعرف النقود الإلكترونية بانها:

"قيمة نقدية مسبقة الدفع مخزنة إلكترونيا على وسيلة إليكترونية، تحظى بقبول واسع من غير الجهة التي أصدرتها، وتستعمل كأداة للدفع في صفقات مختلفة، ولا تحتاج حساباً مصرفياً عند إجراء عملية الدفع".

وبالتالي فإن هذه النقود تتطلب تدخل أداتين رئيسيتين[104]:

1- مستند أو صك أي بطاقة إليكترونية ذات قوام بلاستيكي، تحوي تياراً من المعلومات المشفرة المتنقلة ومصنوعة بمواصفات تضمن سلامة المعلومات المنطوية عليها.

(102) الشافعي، محمد إبراهيم محمود (2004). النقود الإليكترونية، دبي، مجلة الأمن والقانون أكاديمية شرطة دبي السنة الثانية عشر / العدد الأول / يناير 2004، ص134.

(103) شافي، نادر عبد العزيز (2007). المصارف والنقود الإليكترونية، الطبعة الأولى، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ص83.

(104) حمزة، طارق محمد، مرجع سابق، ص62.

2- منفذ إليكتروني تستخدم فيه البطاقة لإنجاز عملية تسجيل إليكترونية لمعلومات مالية، سواء تمثلت في أحد منافذ التوزيع (الصراف الآلي) في البنوك أو غيرها من منافذ التوزيع الأخرى، أو بتدخل الحاسوب الشخصي المتصل بشبكة الأنترنت.

فالنقود الإلكترونية تُتيح للمتعاملين بها من إنجاز صفقات وتعاملات بيع وشراء، وتسديد قيمتها، وهم في مكاتبهم أو في بيوتهم ودونما حاجة لتسديد مبالغها بطرق دفع نقود بشكل تقليدي.

النقود الإلكترونية ذات قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا، فهي عبارة عن بيانات مشفرة توضع على رسائل إليكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الحاسوب[105]، والنقود الإلكترونية يتم تخزينها بالطرق الإلكترونية على وسائل إليكترونية، سواء كانت بطاقة بلاستيكية أو القرص الصلب للحاسوب الخاص بالمستهلك، وهي بذلك تتميز عن النقود العادية التي يتم سكها وطباعتها على عملات ورقية أو معدنية"[106].

وللنقود الإلكترونية ميزات الأمان والسرية؛ ويُقصد بالأمان أنْ تتم عمليات تحويل النقود الإلكترونية بطرق لا يمكن لأي جهة أنْ تغير أو تعدل أو تلغي أي شيء فيها.

أما السرية فتعبر عن إتمام الصفقة الإلكترونية بصورة مجهولة؛ بحيث لا يمكن لأية جهة الولوج إلى نظام الدفع الإلكتروني. ويرجع الفضل في ذلك للتقنيات الرقمية المتطورة للكارتات والبرامجيات الحديثة، التي تؤمن اتصالاً إلكترونيا سرياً وأميناً بين متداولي النقود الإلكترونية والمتعاملين بها[107]، حيث يتولى كل

(105) أبوفروة، محمود محمد (2009). الخدمات البنكية الإليكترونية عبر الإنترنت، الطبعة الأولى عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص32.

(106) حمزة، طارق محمد، مرجع سابق، ص61.

(107) شنبور، توفيق، مرجع سابق، ص15.

مصرف بإصدار نقود إليكترونية تختلف من ناحية قيمتها بعدد السلع والخدمات الممكن شراؤها بواسطتها. إلى جانب سهولة استخدامها لصغر حجم كيانها[108].

وتبعا لذلك يمكن تمثيل النقد الإلكتروني كالآتي: النقد الافتراضي، هو برنامج يتيح إجراء الدفع من خلال شبكة الإنترنت، وأن مالك النقد الإلكتروني لديه احتياطي نقدي مخزون في بطاقات تسمح له إنجاز عمليات تسديد الثمن لمشتريات صغيرة أو كبيرة.

ويرى الباحث أنَّ للتجارة الإلكترونية خصائص تميزها عن التجارة التقليدية، مما يجعل التعامل من خلالها سهلة وقابلة للانتشار بشكل واسع بين شرائح المجتمع، وذلك بفضل اعتمادها على تقنيات حديثة ومتطورة وإبرام الصفقات التجارية عبر شبكة الإنترنت لتسيل أية عقبات مادية أو قانونية في التعاملات المحلية أو الدولية.

(108) حمزة، طارق محمد، مرجع سابق، ص65.

المبحث الثاني: صور التجارة الإلكترونية ومحاذيرها

للتجارة الإلكترونية أهمية كبرى بالنسبة للمنشآت التجارية والصناعية بشكل خاص، وبشكل عام لجميع شرائح المجتمع بما لها من خاصية ربط العالم بعضه البعض، وهي ليست مجرد جزء من استراتيجية الأعمال التجارية المحلية، أو وسيلة بديلة تؤمن الاتصال بين الأشخاص، أو مجرد مواقع على الإنترنت، بل إنها جزءٌ متكامل من نسيج اقتصادي واجتماعي لبلدان العالم بشكل عام وعمليات التجارة بشكل خاص.

وقد تعددت صورها وأشكالها، بيد أنها لا تخلو من أخطار عديدة، وللتعرف على صور التجارة الإلكترونية ومحاذيرها سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: صور التجارة الإلكترونية وأهميتها

ينظر للتجارة الإلكترونية على أنها مفهوم متعددة الأبعاد، وقد شكل ظهورها وانتشارها بشكل واسع بين كافة شرائح المجتمع؛ العديد من الفوائد التي عادت على مستخدميها، سواء كان ذلك الاستخدام يدار من قبل المنشآت التجارية أو المستهلكين أو المؤسسات الحكومية، ولعل أبرز ما يميز هذا النوع من التجارة هي أنها ذات طابع دولي، وأنها تتم من خلال شبكات الإنترنت عبر الوسائط الإلكترونية، لذا سيتم تقسيم هذا المطلب للفروع التالية وذلك للتعرف على صور وأهمية التجارة الإلكترونية، وبيان مفهوم القواعد الموضوعية في عقود التجارة الدولية.

الفرع الأول: صور التجارة الإلكترونية:

إن للتجارة الإلكترونية صور عديدة سيتم تناولها على النحو التالي:

1. التجارة الإلكترونية بين منشاة تجارية مع منشأة تجارية أخرى: ويقصد بهذا النوع أنْ تتم التعاملات التجارية بين المنشآت التجارية بين بعضها البعض، باستخدام شبكة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهذا النموذج هو أكثر أنواع التجارة الإلكترونية شيوعاً في الوقت الحاضر، سواء داخل الدولة أو بين الدول وبعضها، ويستخدم بهدف خفض التكاليف وزيادة الكفاءة للعملية التجارية وتحقيق معدل أعلى من الأرباح[109].

2. التجارة الإلكترونية بين منشأة تجارية ومستهلك: هذا النموذج شائع جداً، فهناك عدة مراحل متصورة لمعاملات التجارة الإلكترونية، أولها أنْ يكون عرض السلع على موقع الإنترنت في حين تتم باقي العملية بالطرق العادية، وثانيها أنْ تتم مرحلة العرض ثم التعاقد على الإنترنت غير الدفع والتسليم يتمان بالطرق التقليدية، وثالثها أنْ يتم العرض والتعاقد والدفع إليكترونيا ولا يبقى تقليديا إلا التسليم وآخر هذه المراحل عندما يتعلق الأمر منتج إليكتروني يمكن تنزيله down load مباشرة على جهاز المشتري فهنا ستتم كل المراحل من عرض وعقد وسداد وتسليم إلكترونيا[110]، كما تستخدم من قبل الزبائن في اقتناء السلع والخدمات من خلال الويب Web، حين استجدت هناك ما يسمى المراكز التجارية في شبكة الإنترنت أو مراكز التجارة الافتراضية، وهي تعرض أنواع المنتجات والخدمات كافة، ويعتمد هذا الأسلوب من قبل المنشئات التجارية للوصول إلى أسواق جديدة. وصاحب المنشاة هو الشخص القائم بعمل طلب أو إعلان للمستهلكين، كما يطلب فيه بعض المواصفات المعنية بالخدمة أو المنتج الذي يتم التسويق له أو شراؤه، وعلى المستهلك أنْ يوفي بكل الشروط والمتطلبات التي جاءت

(109) علي، عادل حسن، مرجع سابق، ص23.

(110) علم الدين، محمود، مرجع سابق، ص53.

في الإعلان، كما يقوم بالتواصل مع صاحب الإعلان وبيعه لها[111]، ونجد أنَّ بعض العقود الخاصة بالمراكز التجارية الافتراضية مكونة من شقين شق عام وأخر خاص، فالشق العام يحتوي على شروط عامة تنطبق على كافة مستخدمي هذه العقود، مثل تحديد السلعة التي سيتم استخدامها لعرض المتجر الخاص بالزبون، ارتباط موقع المتجر بالموقع الأساسي ومقدار البدل المالي.. الخ من الشروط العامة. أما الشق الخاص بالعقد فيحتوي على شروط خاصة تكون مختلفة من متجر إلى متجر ومن موقع لآخر ومن سلعة لأخرى، فالشروط الخاصة يمكن التعامل من خلالها مع عميل واحد، ولا تنطبق على غيره من العملاء، لكونها تختص به، أما الشروط العامة فيتم التعامل بها مع كافة العملاء لكونها منطبقة على الكل دون أي خصوصية وتأتي الشروط الخاصة لتكمل الشروط العامة، وتعتبر جزء منها، وعندما يتم الإخلال بأي شرط فإن الطرف المخل يكون مسؤولا عن تصرفه.

3. التجارة الإلكترونية بين منشأة تجارية ومؤسسة حكومية: وهي تغطي جميع المعاملات التي تتم بين شركات الأعمال والمؤسسات الحكومية، وعلى سبيل المثال، ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من عرض الإجراءات واللوائح ونماذج المعاملات على الإنترنت بحيث تستطيع الشركات أنْ تطلع عليها بطريقة إليكترونية وأن تقوم بأجراء المعاملة إلكترونيا دون حاجة للتعامل مع مكتب حكومي[112].

4. التجارة الإلكترونية بين المستهلكين والمؤسسات الحكومية: حيث بدأ هذا النموذج في الانتشار مؤخراً في العديد من البلدان.

(111) سرحان، سعودي حسن، مرجع سابق، ص28.

(112) رضوان، رأفت، مرجع سابق، ص17.

5. التجارة الإلكترونية ما بين مستهلك ومستهلك آخر: ولقد ظهر هذا النموذج مع التوسع في استخدام الإنترنت وظهور التكنولوجيا الحديثة. والنوع الرئيسي من هذا النموذج هو التعاملات بين المستهلكين من خلال الدفع الإلكتروني، حين يقدم المستهلك البضائع إلى المزاد، ويمكن للمستهلكين الآخرين المزايدة على السعر، ويقوم الرف الإلكتروني بالخدمة كوسيط. حيث يتيح للعملاء بوضع بضائعهم للبيع على موقع الدفع الإلكتروني، وهذا النموذج ينافس التجارة الإلكترونية التي تتم بين وحدة الأعمال والمستهلك. بحيث يقوم المستخدمين في هذا النوع بعمل العديد من المعاملات التجارية بشكل إليكتروني بين بعضهم البعض وبطريقة مباشرة، ولا يتطلب الأمر تدخل أي منظمة أو جهة أو أي أطراف أخرى، ومن الجدير بالاهتمام أنَّ هذا الشكل منتشر بشكل كبير ويرجع السبب إنَّ العديد من المواقع تعمل على تسهيل الأمور وكيفية التواصل بين المستخدمين وبعضهم البعض، كما أنَّ التفاوض بينهم يكون سهل للغاية[113].

ويرى جانبٌ من الفقه، أنَّ هناك شكل سادس للتجارة الإلكترونية، وهذا الشكل هي التجارة الإلكترونية البينية داخل المنظمة الواحدة، ويشمل ذلك المنظمات العالمية التي تستخدم التكنولوجيا الإلكترونية للتواصل بين فروعها أو أقسامها أو الشركات التابعة لها، على سبيل المثال، أن الحاسب الآلي للشركة مبرمج مسبقًا في حالة نقص بضاعة معينة موجودة في الشركة، يتم تنشيط البرنامج تلقائياً ويرسل رسالة إليكترونية إلى الحاسب الآلي الرئيسي الموجود في مستودعات الشركة، إما من خلال البريد الإلكتروني أو عبر شبكة اتصال داخلية، تتضمن إرسال بضائع مساوية للكمية التي نقصت، حيث يتلقى الحاسوب

(113) مجاهد ، أسامة أبو الحسن ، مرجع سابق، ص21.

الرئيسي الرسالة ويصدر أمراً يظهر على الشاشة لإرسال البضائع المطلوبة، بينما يوجه طلباً آخر لإجراء مقاصة محاسبية إليكترونية بين فروع الشركة ومستودعها لسداد قيمة البضاعة المنصرفة[114].

الفرع الثاني: أهمية التجارة الإلكترونية:

انتشرت التجارة الإلكترونية بشكل واسع في معظم دول العالم، مما جعل هذا النوع من التجارة ذات أهمية لايمكن الاستغناء عنها، وفي مايلي نذكر بعضها على النحو التالي:

1. مكنت التجارة الإلكترونية الشركات من الوصول إلى عدد كبير من شرائح المجتمع في زمن وجيز، وبالتالي فأنها قصرت الوقت والتكلفة في آنٍ واحد، مما مكن هذه الشركات من رفع مبيعاتها وزيادة أرباحها، كما أن التجارة الإلكترونية تُمكن الشركات من عرض بضائعها على عدد كبير من الزبائن المحتملين، وهي بذلك تساعد على تهيئة لإنشاء وتطوير المنتجات وفقًا لرغبة المستهلكين؛ وتعتبر من أهم الفوائد التي تعود على الشركات التجارية[115].

2. وبالنسبة للمستهلكين فإن التجارة الإلكترونية تساهم في عمليات التجارة بشكل فاعل وفي إنجاز التبادلات التجارية بين المتعاقدين بشكل سريع، منذ بداية مرحلة التفاوض حول الصفقة التجارية ابتداء مرورا بإبرام العقد ودفع المستحقات بصورة إليكترونية وانتهاء بتسليم السلعة أو الخدمة للمشتري، دون الحاجة لانتقال أي طرف للقاء الفعلي في مكان ما، وفي هذا توفير للجهد والوقت والمصاريف.

(114) سرحان، سعودي حسن، مرجع سابق، ص31.

(115) على، عادل حسن، مرجع سابق، ص25.

3. أما بالنسبة لعامة شرائح المجتمع، فقد وفرت فرص للأفراد للعمل من منازلهم، وساعدت فئات محدودي الدخل في مجتمعات عديدة من العثور على طلباتهم من السلع والمنتجات بأسعار أرخص تتلاءم وتناسب قدراتهم الشرائية[116].

الفرع الثالث: بيان القواعد الموضوعية في عقود التجارة الدولية:

منذ ظهور التجارة الدولية، وبالاخص مع انتشار التجارة الإلكترونية كان لابد من إيجاد قواعد لتنظيم هذا النوع من التجارة، وعلى أثر ذلك ظهرت بعض القوانين الخاصة بتنظيم التجارة الدولية، وللتعرف على مصادر هذه القوانيين لابد من بيان مفهوم القانون الموضوعي ومن ثم التطرق لمصادر القانون.

أ- مفهوم القانون الموضوعي

يعرف القانون الموضوعي بانه: "ذلك القانون الذي يضع مباشرة تنظيماً موضوعياً خاصاً ومستقلاً عن حلول القوانين الوطنية، للمعاملات القانونية بالنظر إلى صفتها الدولية. فالتنظيم الذي يحتويه القانون الموضوعي عبارة عن مجموعة حلول وقواعد موضوعية خاصة بالعلاقات ذات الطابع الدولي ومتميزة عن تلك التي تحكم العلاقات الوطنية، وتشكل بالتالي قانوناً ذاتياً مستقلاً بالمقارنة مع القانون الداخلي [117].

وفي المجال الإلكتروني؛ فالقانون الموضوعي الدولي للإنترنت هي مجموعة من القواعد التي تضع تنظيماً مباشراً أو خاصاً لروابط القانونية التي تتم عبر الشبكات الإلكترونية ويمكن تعريفه بأنه:" مجموعة

(116) سرحان، سعودي حسن، مرجع سابق، ص33.

(117) محمد، محسن عبد القادر صالح. (2016). الثقافة القانونية ودورها في المجتمع. مجلة جامعة تكريت للحقوق، 1(2).

من الممارسات والعادات المقبولة التي تأسست واستقرت في المجتمعات الافتراضية للإنترنت، وطورها مستخدمو الشبكة والمحاكم وحكومات دول في ميدان تقنية الاتصالات والمعلومات [118].

ويتميز القانون الموضوعي بأنَّه المثال الأنجح لقانون بدون دولة، ذلك أنَّ هذا القانون يتجاوز النظرية الاقتصادية، فهو ليس القانون الاقتصادي للدولة، بل للقطاعات المتعددة للمجتمع العالمي والتي تطور قانوناً عالمياً خاصاً بها، وهي تفعل ذلك بمعزل عن الدولة نسبياً، وعن سياسات الدولة والقانون العام الدولي، وتبدو ضرورة وأهمية الاستعانة بالقواعد المادية في منازعات العقود الإلكترونية الدولية، في أنها تتولى تنظيم مجالات معينة تعاني من النقص والحاجة إلى قواعد قانونية كفيلة بتنظيمها، خاصة في ظل أن القانون الوطني في هذه الحالات يعتبارها خارج عن اختصاصه، وأن دخلت في اختصاصه فإنها تواجه عدم ملائمة القواعد الوطنية لنزاعات كهذه.

من خلال ما تَقدم، يمكن أنْ نلخص خصائص القواعد الموضوعية في الآتي:

1– تتمتع هذه القواعد المادية بمضمونها العالمي، لأنها موجودة بالفعل في النظم القانونية الوطنية أو الدولية كقواعد أو مبادئ للتطبيق دولي، أعدت خصيصا لتحكم هذه العلاقات الدولية وتتلاءم معها [119].

2– قواعد نوعية وطائفية لا تخاطب إلا فئة معينة من الأشخاص وهم رجال وممارسو التجارة الدولية، وهي قواعد تلقائية في أغلبها إذا طرحنا القواعد الموضوعية ذات الأصل التشريعي جانباً، وهذا يعني أنها لا تتأتي عن مصدر شكلي رسمي.

---

(118) سمير، خليفي. (2018). القواعد الموضوعية الدولية كآلية لتنظيم معاملات التجارة الالكترونية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، الجزائر.

(119) د. هشام خالد، (2011) العقود الدولية وخضوعها للقواعد الموضوعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص10.

3– تطبيقها لا يحتاج إلى تدخل سلطة عامة فهي تلقائية التطبيق، تقضي هذه القواعد بالحل المباشر والفوري للتنازع، لذا يصطلح عليها بقواعد التطبيق الفوري والمباشر كما يصطلح عليها بقواعد القانون الدولي الخاص الموضوعي، وتمتاز بأنها قواعد حل مباشر للنزاع ومفردة الجانب، أي أنها تقرر اختصاص قانون دولة ما بصورة مباشرة. إذن فالقواعد الموضوعية على هذا النحو لا تحتاج لانطباقها على الروابط العقدية ذات الطابع الدولي وفقا لما يراه البعض لمنهج التنازع بما يتضمنه من حلول لمشكلة اختيار القانون واجب التطبيق، وإنما تطبق تطبيقاً مباشراً على العلاقات القانونية التي تدخل في نطاق سريانها بصرف النظر عن القانون المختص وفقاً لقواعد تنازع القوانين، وهذا ما يميز القواعد الموضوعية عن قواعد التنازع غير المباشرة، فالأخيرة قاعدة مرشدة تشير إلى القانون الواجب التطبيق، والخطاب في هذه القاعدة موجه أصلاً إلى القاضي الذي يكون عليه أنْ يطبق القاعدة حتى تتحقق الغاية التي من أجلها تم وضعها.

4– قواعد ذات وظيفة وقائية وذلك راجع إلى أنها تمنع نشوء النزاع والتنازع بين القوانين لمعرفة حكم القانون أو توحيده، وتساعد الأطراف في مرحلة التفاوض بشأن إبرام العقود، مما يقلل بشكل كبير من فرص نشوء النزاع في المستقبل، كما أنها ذات وظيفة علاجية، فعند حدوث النزاع قد تساعد الأطراف على حسن التفاهم وإعادة التنفيذ السليم للالتزامات التعاقدية[120].

5– قاعدة سهلة من حيث العلم بالقاعدة الموضوعية وتطبيقاتها، كما أنها توصف بالسرعة والملاءمة لحاجة المعاملات التجارية الدولية، كما أنها قاعدة واقعية حيث وضعت لمواجهة مواقف واقعية دولية.

(120) أ. محمد بلاق (2016)، قواعد التنازع والقواعد المادية في منازعات التجارة الدولية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 92.

6- توفر هذه القاعدة غاية مهمة للمتعاقدين وهي العلم المسبق والواضح للقواعد التي تحكم علاقاتهم، باعتبار الاحترام المتطلب لتوقعات الأفراد من أهم أهداف القانون الدولي المعاصر[121].

ووجد مؤيدي هذا الاتجاه في هذا التعامل الإلكتروني ركيزة أساسية لتأكيد وجهة نظرهم في حاجة التعامل الدولي للقواعد الموضوعية حتى دون قواعد الإسناد، فمقتضيات التجارة الدولية توجب اطمئنان المتعاملين فيها إلى القيمة الاقتصادية الحقيقة التي ستعود عليه نتيجة إبرام عقدهم التجاري الدولي، ولم يكن بمقدور القواعد المادية أنْ تصل إلى هذا المستوى بدون مراعاة الطبيعة الفريدة للعلاقات التجارية الدولية الخاص والتي خلقت الحاجة إلى تبني قواعد دولية موحدة[122].

ب- مصادر القانون الموضوعي.

يمكن لنا أنْ نقسم مصادر القانون الموضوعي إلى قواعد موضوعية ذات أصل داخلي من خلال التشريع وقواعد موضوعية ذات أصل قضائي.

1- قواعد موضوعية في التشريع الداخلي.

الأصل هو أن المشرع الداخلي غالباً ما يهتم فقط بالتنظيم المادي للعلاقات الداخلية، محاولاً حصر العلاقات الدولية في اللجوء إلى إبرام المعاهدات الدولية، التي تضمن تنظيم هذه العلاقات وفقاً لتوجه أطراف العقد، والهدف الذي يهدف إليه وحتى الافتراضات التي يميل المشرع من خلالها إلى تنظيم روابط مادية تتعلق بالتجارة الدولية، فهو يفضل في هذه الحالة أنْ يحقق هذا الهدف من خلال المعاهدات الدولية.

---

(121) المؤيد،محمد عبد الله (2018)، منهج القواعد الموضوعية في تنظيم العلاقات الخاصة ذات الطابع الدولي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة القاهرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص78.

(122) د. هشام خالد (2016)، ماهية العقد الدولي، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الأولى، ص 15 ما بعدها .

إلّا إنَّ هذا الأمر ليس مطلقاً في التشريعات، بل إنَّ هنالك تشريعات تدخلت بالتنظيم في هذا الشأن، حيث إنَّ هناك أمثلة لتشريعات تصدت لهذا التنظيم، مثال القانون التشيكي لسنة 1963، وقانون ألمانيا الديمقراطية قبل الوحدة الألمانية لسنة 1976 الخاص بتنظيم العقود الاقتصادية.حيث حاولت هذه التشريعات أنْ تجد نوعاً من الاطمئنان لمجتمع المتعاملين معها من خارج الحدود، وأوجد بذلك حلاً موفقاً في الدول التي تقوم تشريعاتها الوطنية على مذاهب اجتماعية أو اقتصادية أو عقائدية، قد تكون في ذاتها على جانب كبير من السمو، ولكنها لا تطمئن مجتمعات التجار في الدول الأخرى [123].

بيد أنَّ التساؤل المثار هنا: هل قامت تلك التشريعات باستبعاد اللجوء لقواعد التنازع عندما أرست هذا المنهج، وللإجابة على ذلك نجد نص المادة من القانون التشيكي، التي تحدد نطاق سريانه بعدم تطبيق هذه النصوص إلا إذا كان القانون التشيكي مختصاً بحكم النزاع وفقاً لقاعدة الإسناد التشيكية، أو إذا اختار الأطراف صراحة تطبيق هذه القواعد على عقدهم. ومن هنا ذهب اتجاه إلى القول إنَّ هذه القواعد ليستْ موضوعية، بل هي من قواعد القانون الداخلي، وتتميز بخاصية كونها تنطبق على العلاقات ذات السمة الدولية [124].

غير إنَّ جانباً آخر من الفقه يرد على ذلك بالقول: إنَّ الاتجاه السابق ذهب بعيداً في هذا التساؤل. ذلك إنَّ هذه القواعد تم صياغتها لتلائم خصوصية العقود الدولية، ولا يخل بذلك أنها لا تطبق إلا عن طريق قاعدة التنازع، ويبرر مؤيدي هذا الاتجاه ذلك إنَّ هذه القواعد تكفل الازدهار للعلاقات الخاصة الدولية، خاصة في ظل التنامي المتزايد للحركة التجارية عبر الحدود، وما صاحب التجارة الدولية من زخم وآليات إليكترونية في الإبرام والتفاوض. ويرون أنَّ هذه القواعد وإن كانت وطنية المصدر، فهي

(123) خليل، خليل إبراهيم محمد. (2015).تكامل مناهج تنازع القوانين: دراسة تحليلية مقارنة. دار الفكر الجامعي.

(124) خليل، خليل إبراهيم محمد، المرجع السابق.

دولية المضمون والموضوع، ويذهب هذا الرأي إلى أنَّه من غير المتصور واقعاً ومنطقاً أنْ تضع الدولة مصلحتها فقط عند صياغة هذه القواعد، والطبيعي أنْ تضع من المرونة ما يتلاءم مع مصالح الآخرين. كما أنَّ جانباً من الفقه يذهب أبعد من ذلك باعتبار أنَّ الأصل هو تطبيق هذه القواعد مباشرة دون الرجوع إلى قواعد الإسناد، إلا إذا نص المشرع على الرجوع إلى قواعد الإسناد كما فعل المشرع التشيكي [125].

وفي التشريع الإماراتي لا يوجد ما يشير إلى أنَّ قانون التجارة الإلكترونية تعتبر من القواعد الموضوعية التي تطبق على العلاقة ذات الصبغة الدولية، وعليه فإن قواعد الإسناد هي المرجع في حالة عرض نزاع أمام القضاء، حيث لا يستطيع القاضي الوطني أنْ يطبق قانون التجارة الإلكترونية دون الرجوع لقواعد الإسناد.

2- قواعد موضوعية قضائية.

اتجه القضاء الفرنسي منذ الثلث الأول من القرن الماضي، إلى خلق بعض القواعد المادية للقانون الدولي الخاص التي تهدف إلى تنظيم بعض المسائل المتعلقة بعقود التجارة الدولية، ومن هذه القواعد التي حسمها القضاء في هذا الشأن، القاعدة التي تنص على صحة شرط الدفع بالذهب في العقود الدولية، والقاعدة التي تحدد حرية اختيار عملة العقد في مجال التجارة الخارجية عن طريق إقراره شروطاً نقدية تستهدف توقي مخاطر تغيير سعر العملة، وذلك بتثبيت سعر التعامل على أساس ربطه بسعر الذهب أو بسعر عمله أجنبية أخرى، بالرغم من بطلان مثل هذه الشروط إذا ما وردت في عقود القانون الداخلي[126].

---

(125) المرجع السابق.

(126) هو مبدأ أرساه محام مدني عام فرنسي اسمه "ماتر" حين طرحه أمام محكمة النقض الفرنسية عام (1927) واعتبر فقه "ماتر" تأصيل لقضاء محكمة النقض الفرنسية، فقد أجازت هذه المحكمة الاتفاق على الدفع بالذهب أو بعملة أجنبية في العقود الدولية، على خلاف ما هو الحال في العقود الداخلية وذلك بموجب قاعدة مادية مباشرة التطبيق، لذلك كان ينبغي تحديد فيما إذا كان العقد يتسم بالصفة الدولية أم لا ففي القضية المعروضة على محكمة النقض الفرنسية طرح "ماتر" نظرية المد والجزر، وكانت تلك القضية تتعلق باستئجار فرنسي لعقار موجود في الجزائر من إنجليزي اشترط الوفاء بالأجرة بالجنيه الإسترليني في لندن أو في الجزائر حسب اختيار المؤجر، وقد انتهى "ماتر" في مذكراته إلى أن هذا العقد لا يتصف بالدولية لكونه لم يتسبب في إخراج أو دخول بضاعة أو نقود إلى فرنسا وبالتالي يتبع لقواعد النظام العام الفرنسي

إلّا إنَّ هذا الاتجاه تعرض لانتقاد مفاده أنَّ هذه القواعد الموضوعية التي يصدرها القضاء لا يمكنها بأي حال أنْ تضع قانون موضوعي عام، وذلك لأن القضاء الوطني في إقراره لمبادئ وقواعد موضوعية لا يضع في اعتباره إلا تحقيق مصالح القانون الذي يعمل في ظله،كذلك فإن تصدي كل دولة لوضع قواعد موضوعية خاصة بالروابط العقدية الدولية سواء أكانت ذات طابع تشريعي أو قضائي، سوف يتعمق الخلاف بين النظم القانونية الداخلية بشأن الحلول الواجبة الاتباع في علاقات التجارة الدولية[127].

ويذهب الاتجاه المخالف الى أنَّ مسلك القاضي الوطني من شأنِه أنْ يحوله إلى مشرع عالمي، وما يؤدي ذلك من إخلال بالانسجام الدولي للحلول التي تدركها قواعد الإسناد على نحو أفضل من هذه الحجة، يضاف إليها حجة أخرى نابعة من جِدّة التعامل الإلكتروني[128].

ونحن نذهب مع رأي هذا الاتجاه، فالقضاء أرسى لبناء قواعد حديثة ترعى التطورات الحاصلة في ميدان التجارة الدولية مما ساهم في توسيع إطارها، وكانت منصة القضاء هي السباقة لتأمين الاستجابة لحاجات التجار، ونجدة التجارة الدولية، وعلى عاتقه وقع عبء التعامل مع العقود التجارية والآليات المستحدثة لمتطلبات التجارة الإلكترونية.

المطلب الثاني: أخطار التجارة الإلكترونية

للتجارة الإلكترونية العديد من المخاطر، حيث يمكن استغلالها في العديد من الأعمال غير المشروعة، ومثال على بعض من تلك المخاطر: الغش التجاري الإلكتروني أو غسل الأموال عبر الوسائط الإلكترونية أو

الداخلي والذي يمنع السداد بعملة أجنبية، وقد صدر حكم مؤداه أن التعاملات الخارجية تقتضي إدخال أو إخراج بضاعة أو عملات من دول ما أو إليها.

(127) البنان، محمد ، (2006)، العقود الإليكترونية، ورقة عمل مقدمة في ندوة عقود التجارة الإليكترونية ومنازعاتها المنعقدة بجمهورية مصر العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

(128) السنباطي، ايهاب، (2008) ، الموسوعة القانونية للتجارة الإليكترونية، دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية، الطبعة الأولى، 23.

انتهاك الخصوصية وإفشاء المعلومات. وسنتطرق لهذه المخاطر في هذا المطلب من خلال تقسيمها للفروع على النحو التالي:

الفرع الأول: الغش التجاري الإلكتروني:

هي عمليات الغش التجاري التي تتم في المجتمع الافتراضي عبر الوسائل الإلكترونية، وهو أي فعل أو تصرف غير أخلاقي؛ يتم فيه استخدام تقنيات رقمية إليكترونية لأجل تحقيق كسب مادي غير مشروع. حيث يقوم مرتكب الغش التجاري في البيئة الإلكترونية؛ بعرض منتجات تم تقليدها بصورة تشبه الى حد بعيد المنتجات الأصلية، مع استخدام مجموعة من الوسائل التي توقع المستهلك الإلكتروني في وهم بانها أصلية. كما يتمكن مرتكب الغش التجاري الإلكتروني من تقديم إعلان كاذب عن سلع معينة، أو إعلان مضلل يغري المستهلك، سيتم ذكرها لاحقا. ويشكل الغش التجاري الإلكتروني نوعاً خاصاً من الغش المرتبط بالمجتمع الإلكتروني [129].

حيث يتميز عن الغش التجاري التقليدي بأنه يرتكب باستخدام وسائل التقنية الحديثة. ويمكن القول إن تحديد الأشكال المحتملة للاحتيال والغش التجاري في البيئة الإلكترونية مهمة صعبة للغاية، وسبب صعوبة إثبات الغش في التجارة الإلكترونية هي صعوبة الحفاظ على آثاره الفنية إن وجدت. وتعتمد في ارتكابها على الخداع والتضليل في تحديد مرتكبيها، وأنّه يعتمد على قمة الذكاء في ارتكابه [130].

وهنالك العديد من الأساليب والصور للغش التجاري في البيئة الإلكترونية ونذكر بعضها في مايلي:

(129) برهان، سمير (2002). إبرام العقد الإليكتروني في التجارة الدولية، القاهرة، مؤتمر الجوانب القانونية للتجارة الإليكترونية 2002/13/12.

(130) شتاء، محمد (2001). فكرة الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ص34.

1. الغش في المزادات الإلكترونية: تعتبر هذه المزادات من أكثر صور الغش التجاري في المجال التجارة الإلكترونية، حيث تصعب إمكانية فحص البضاعة المباعة مما يوقع المتعاقد في حالة من الغموض للشيء المباع له[131]، حيث يعتمد سوق المزادات عبر الإنترنت على الصورة، ويتم وصف البضائع في الغالب من خلال نص موجز. نظراً لصعوبة فحصها عن كثب، وليس أمام المشتري خيار سوى الوثوق بمقدم العطاء. ووفقاً لتقرير الاتحاد الفيدرالي للتجارة ومراقبة الاحتيال بالإنترنت، فإن جرائم الاحتيال التي تحدث في المزادات على الإنترنت تعتبر من أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً وانتشاراً [132].

2. الغش في نقل الأموال إلكترونيا: يتم الاحتيال خلال نقل الأموال إلكترونيا عبر رسائل بالبريد الإلكتروني، تتم بعد الحصول على كلمة المرور، ومعرفة تفاصيل الحساب المستهدف، عندها يتمكن المحتالون (الهاكرز) من الاختراق والوصول الى قاعدة البيانات الخاصة بشركات الأعمال أو مؤسسات مالية، وهذه إحدى أشكال السرقة التقنية للأموال بشكل إليكتروني. وتعد التجارة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي عبارة عن ترويج إعلانات، لا يعتمد استخدام أية وثائق ورقية، ثم يلي ذلك توزيع المنتجات من خلال رسائل إليكترونية، مع عدم وجود ضمانات لسلامة تلك المنتجات[133].

3. الغش في عمليات تداول الأسهم والاستثمار: في الوقت الحاضر، يجري استخدام الإنترنت بصورة أكثر تنظيما ضمن نشاطات الشركات كافة، بحيث تتسع أكثر من مجرد تبادل العروض وتجارة الأسهم لتطال اعتماد الجهات الحكومية لتلك المستندات الرسمية وحفظها بشكل إليكتروني.

(131) شتاء، محمد، مرجع سابق، ص45.

(132) الحناوي، محمد صالح (2002). أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الجامعية، ص 12.

(133) الشواء، محمد سامي (2017). ثورة المعلومات، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية، ص126.

وأمثلة كثيرة للاحتيال والغش الذي يرتبط بسوق الأسهم، حين يستخدم المحتالون الإنترنت في الوقت الحاضر لنشر معلومات كاذبة من أجل جذب المستثمرين تفضي إلى التلاعب بالأسهم.

4. الغش في بيع الأدوية: يلجأ البعض إلى الإنترنت لترويج الأدوية المغشوشة وغير المطابقة للمواصفات والمقاييس وكذلك مستحضرات التجميل وعادة ما تتم من قبل مجهولين لا يعرف مصدرهم، ويتعذر معرفة مكان تصنيعها، وقد تكون تلك الأدوية والمستحضرات ذات خطورة بالغة لمجهولية محتوياتها، وفقدان السيطرة النوعية عليها، وربما تكون نسبة كبيرة من تلك المستحضرات مغشوشة ومخلوطة بمواد رخيصة قد تكون سامة(134).

5. الترويج لسلعة مقلدة شبيهة بمنتج أصلي: في هذه الحالة يقوم الجاني المعلوماتي بعرض منتوجات مقلدة تشبه منتجات أصلية معروفة ذات سمعة عالمية، وتبذل أساليب لإيهام المستهلكين بأن السلعة ذات سعر أقل بناء على عرض خاص من الموقع.

وتحمل هكذا جرائم بعداً آخر يتمثل في جريمة الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية الخاصة بتلك المنتجات.

الفرع الثاني: غسل الأموال عبر الوسائط الإلكترونية :

تلعب الأساليب والوسائل المستجدة غير التقليدية؛ دوراً هاماً في اكتمال عمليات جرائم غسيل الأموال في الزمن الراهن، لاسيما مع تفشي عصر العولمة على أوسع نطاق والاعتماد على وسائل التكنولوجيا في التعاملات والاتصالات بين أفراد المجتمع ومع مجتمعات أخرى في مختلف ميادين الاجتماعية الاقتصادية.

(134) الشواء، محمد سامي، مرجع سابق، ص134.

ومع انفتاح وتطور التكنولوجيا بشكل واسع، فقد بات دور العمليات الإجرامية المنظمة أكثر انتشاراً، حين ازدادت أنواع وأشكال الجرائم المستحدثة المنتشرة وخرجت عن نطاق الجرائم التقليدية، فدخلت تلك الجرائم حقبة إجرامية متطورة تمثلت بالجرائم التقنية غير التقليدية[135]، وكان لشبكات الإنترنت نصيب كبير في التعرض لانتهاكات ومخالفات قانونية، لا سيما عندما تأسست مواقع إليكترونية خاصة بالبنوك لأجل تسهيل معاملات وإجراءات زبائنها بأساليب بسيطة لا تتطلب جهوداً أو وقتاً لإنجازها، فأصبحت بنوك الإنترنت مجالاً خصباً لغسيل الأموال، فبادر المجرمون باستغلال تلك البيئة للقيام بغسل أموالهم القذرة من خلال تلك المواقع بيسر وسهولة[136].

ويعتبر نظام البنوك عبر شبكات الإنترنت؛ من أهم وأخطر الوسائل التقنية الحديثة، وقد عرِّف بأنه: "قيام العميل بإدارة حساباته أو إنجاز أعماله المتصلة بالبنك عبر شبكة الإنترنت سواء كان في المنزل أو المكتب وفي أي مكان ووقت يرغبه ويعبر عنها "بالخدمة المالية عن بعد". وبالتالي يتمكن العميل من الاتصال بالبنك بشكل مباشر بالاشتراك العام في أية من شبكات الإنترنت، وقيامه بإجراء مختلف المعاملات، على أساس تزويد البنك بجهاز الحاسوب الشخصي (pc) للعمل بحزمة البرمجة الشخصية ومختصرها Personal Financial Management لقاء رسم بسيط أو مجاناً، مثل حزمة (Microsoft's Money) وحزمة (Ntuits Quiken) وحزمة (Meca's Managingyour money)[137].

(135) الزلمي، بسام أحمد (2010). دور النقود الإلكترونية في عمليات غسل الأموال، المجلد26، دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ص34.

(136) الزلمي، بسام أحمد، مرجع سابق، ص36.

(137) الحسين، حسن شحادة (2009)، العمليات المصرفية الإليكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، بيروت، المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، ص 206.

وهناك ثلاثة أنواع رئيسية للمصارف في شبكة المعلومات العالمية، هذه الأنواع تتمثل في [138]:

الموقع المعلوماتي: يتمثل عند المستوى الأساسي والحد الأدنى من النشاط المصرفي الإلكتروني، حيث يتيح هذا الموقع الإلكتروني للمصرف بتقديم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.

الموقع الاتصالي: يتيح هذا الموقع عملية تبادل الاتصالات بين المصرف والعملاء مثل البريد الإلكتروني، تعبئة الطلبات أو النماذج على الخط، وتعديل قيود البيانات والحسابات والاستفسارات.

الموقع التبادلي: ويمكن من خلاله أنْ يمارس المصرف نشاطاته في بيئة إليكترونية، كما يمكن للعميل القيام بمعظم معاملاته إلكترونيا من دفع قيمة الفواتير، أو إدارة التدفقات النقدية، وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية سواء من داخل المصرف أو خارجه.

ويمكن لأي شخص يستخدم الإنترنت لإنشاء حساب بنكي، أو متجر افتراضي، أو شركة وهمية في بعض الدول التي لا تجرم عمليات غسيل الأموال، ويتم التعامل في هذه المنشآت الافتراضية بالنقود [139]. وهي من أخطر الوسائل التكنولوجية المستحدثة ، حيث تسهل على غاسلي الأموال إجراء تحويلات كثير في نقل الأموال بسرعة وأمان عن طريق القيام بعمليات مالية، وذلك عن طريق إدخال رمز سري للأرقام أو الحروف عن طريق الحاسب الآلي ، يمكنه بذلك تحويل الأموال بالطريقة التي يطلبها الجهاز، ويجرى كل ذلك تبعا لتطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات[140]، فتعمل هذه البنوك في بيئة من السرية التامة، حيث أن المتعاملين فيها هوياتهم غير معروفة، بالإضافة إلى ذلك ، فإن هذه البنوك لا تخضع لأية أنظمة

(138) مسعداوي، يوسف. (2005). البنوك الالكترونية.

(139) الحمداني، إبراهيم رافعة (2005) إثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسل الأموال والجهود الدولية لمكافحتها، فيلادلفيا، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع، الريادة والإبداع، استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا.

(140) الحسين، حسن شحادة، مرجع سابق، ص209.

أو قوانين رقابية. والأمر يرتفع إلى أقصى درجات الخطر، إذا علمنا أن حدود الدولة؛ لم تعد تشكل عقبة أمام تحويل الأموال بأي حجم من المعاملات المالية من خلال هذه البنوك، حيث يتم تنفيذها بطريقة مباشرة دون إمكانية تعقبها. لذلك أصبح من السهل استكمال مرحلتي تكامل وتسجيل غسيل الأموال بهذه الطريقة الإلكترونية الحديثة. ونقصد تحويل الأموال عبر الإنترنت. وما يزيد من تعقيد الأمور؛ أنَّ بنوك الإنترنت يمكنها العمل لفترات طويلة عند الانتقال دورياً خارج حدود الدولة وتتمكن من الاستمرار بالعمل دون توقف، ويتم ذلك من خلال إرسال بعض رسائل إليكترونية سريعة، بهدف تفادي أية ملاحقة وتجنب افتضاح أمرها [141].

كما إنَّ النقود الإلكترونية تتيح لأصحاب الأموال غير المشروعة؛ استخدامها بيسر كوسيلة لارتكاب جرائم غسيل الأموال، وهنا تبرز خطورة استخدام تلك النقود بطريقة غير مشروعة بقصد ارتكاب هذه الجريمة، بشكل يخالف الغاية الحقيقية التي وجدت النقود الإلكترونية من أجلها.

ويجري التعامل بالنقود الإلكترونية دونما حاجة إلى كشف الهوية الحقيقية للمتعاملين بها، مما يوفر فرصة ومناخاً جيداً لغاسلي الأموال في استخدامها بسهولة في تنفيذ جرائمهم. وإنَّ طابع السرية الذي تم توفيره لاستخدام هذه النقود جعل مهمة سلطات المراقبة المختصة بجرائم الغسيل مهمة معقدة، نظرا لتعذر مراقبة السجلات والتحويلات المالية التي جرى استخدامها. وتظهر العلاقة السلبية بين النقود الإلكترونية وجرائم غسيل الأموال؛ حين يستغل القائمون بغسيل الأموال تلك النقود في ارتكاب جرائمهم.

فمن الواضح إنَّ النقود الإلكترونية تعتبر وسيلة مثالية لخزن الأموال بسهولة تامة، وما يهم هنا النقود والأموال المستحوذ عليها من مصادر غير مشروعة تمهيداً لإجراء عمليات غسل تلك الأموال، وهنا

(141) راضي،عبد المنعم (2001). اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، الإسكندرية، البيان للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص32.

يتجلى دور سلبي مساعد من خلال هذه الوسائل المتطورة من أساليب الدفع، حينما تتحول إلى أسلوب لارتكاب جرائمه غسيل الأموال باعتبار أنَّ مراقبتها وتعقبها مسألة صعبة للغاية، فالنقود ليست مادية ملموسة يمكن تعقب حركتها، وإن الهوية الحقيقية للمتعاملين بها غير معروفة [142]. فيتمكن القائمون بغسيل الأموال من إيداع أموالهم الإلكترونية "القذرة المنشأ" في حسابات لشخصيات أخرى عبر شبكة الإنترنت، بعد أنْ يتمكنوا من فك تشفير البيانات الشخصية مع البنك الذي يتعامل معه، باستخدام مفاتيح التشفير في جهاز الحاسوب، فيمكن بالتالي من إنجاز عمليات الغسيل بالاتفاق مع طرف ثانٍ بطريقة سريعة ومستورة[143].

وعند إجراء الدمج، يقوم الحائز بإجراء حوالات رقمية إلى دول لا توجد فيها ممارسات غسيل أموال، ثم يقوم بإعادة تحويلها إلى حسابات أخرى واستعمالها في حركة التجارة العالمية[144].

وتساهم النقود الإلكترونية في تأمين أية أموال غير المشروعة يمكن أنْ تحتاج إلى غسيل[145].

فطبيعة وخصوصية النقود الإلكترونية تجعل من العسير التحقق من صحتها عند إبرام عقود وصفقات، وقد يتكشف بعد إنجاز الصفقة أنَّ النقود الإلكترونية التي أجريت بها تلك الصفقة كانت غير صحيحة، ومن ثم فإن الأموال الناجمة عنها تكون بالضرورة أموال غير مشروعة، تدخل في نطاق عمليات الغسيل[146].

---

(142) الزلمي، بسام أحمد، مرجع سابق، ص42.

(143) راضي، عبد المنعم، مرجع سابق، ص42.

(144) يوسف، يوسف حسن (2011). جريمة غسل الأموال بالطرق غير التقليدية عبر شبكات الإنترنت وبنوك الويب، الطبعة الأولى، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ص12.

(145) عبد العظيم، حمدي (1999). غسل الأموال في مصر والعالم، الطبعة الأولى، القاهرة، زهراء الشرق للنشر والتوزيع، ص15.

(146) النجار، فريد (2006) وسائل المدفوعات الإليكترونية – التجارة والأعمال الإليكترونية المتكاملة، الطبعة الأولى، القاهرة، الدار الجامعية، ص118.

وهنا يمكن اعتبار الأموال الإلكترونية أسلوباً غير تقليدي لغسيل المال القذر، باعتماد سياقات تتم بأمان تحت أغطية واقية، تسهل إتمام تلك المهمة، باعتبار أنَّ تلك الأموال بطبيعتها خاضعة لحماية المستندات الإلكترونية المالية الشخصية، مما يوفر لغاسلي الأموال مجالاً رحباً ومرونة في تنفيذ جرائمهم المنظمة بشكل آمنٍ غير مصرح به[147].

الفرع الثالث: انتهاك الخصوصية وإفشاء المعلومات:

تعتبر فكرة الخصوصية من الأمور الحساسة التي ما تزال تثير مناقشات وخلافات في القوانين المقارنة، ويرجع سبب ذلك إلى أنَّ تلك الفكرة تتميز بالمرونة والتطور، وإنها تختلف من مجتمع لأخر، ويكاد ينعقد الاتفاق على صعوبة التوصل إلى تعريف شامل للخصوصية.

فقد عرفها بعض الباحثين بأنها: "حيز خاص يسمح للفرد بان يتفاعل مع الآخرين، دون تدخل أو تطفل أي شخص غير مرغوب فيه، سواء كان شخص طبيعي أو معنوي كما يعطي للفرد حرية تحديد لما يريد، ومع من يريد، أنْ يشارك معلوماته التفصيلية أو الثانوية أو حتى الإجازة لاستثمارها لغايات تجارية أو غير تجارية" [148].

وفي تعريف آخر: "هي الحق في حياة شخصية تُحمى بعدم الاعتداء عليها، وضمان استقلال الأفراد وكرامتهم وسلامتهم [149].

(147) يوسف، يوسف حسن، مرجع سابق، ص17.

(148) رمال، سارة على (2018). الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، الطبعة الأولى، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ص14.

(149) المشهداني، أكرم عبد الرازق (2018). أساة استخدام تقنيات المعلومات وانتهاك الحق في الخصوصية، الرياض ورقة مقدمة إلى المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية، بعنوان البيئة المعلوماتية الآمنة، 2010/7/6، ص7.

وقد عرفت الجمعية الاستشارية للمجلس الأوربي الحق في الخصوصية بأنه: " قدرة الإنسان على أنْ يعيش حياته كما يريد بأدنى قدرٍ من التدخل" [150].

ويرى بعض المختصين؛ إنَّ الخصوصية تتكون من عدد من المفاهيم المنفصلة التي ترتبط معاً في الوقت ذاته، ومن بعض هذه الخصوصيات:

خصوصية البيانات: التي تحكم القواعد الخاصة بعملية جمع المعلومات الشخصية، وتنظيمها واستخدامها، مثال ذلك المعلومات الطبية [151].

الخصوصية الجسمية: المرتبطة بالقواعد التي تحمي أجسام الأشخاص أنفسهم ضد أية إجراءات قد تنتهكها، مثل التحرش الجسدي.

خصوصية الاتصالات: التي تتعلق بقواعد حماية البريد الإلكتروني الشخصي، والهواتف المحمولة والهاتف الثابت، والبريد الإلكتروني الخاص لجهة العمل، إضافة لأمن جميع أنواع الاتصالات.

ويرى آخرون؛ إنَّ محور مفهوم الخصوصية يقوم على أساسين هما: حق الفرد في اختيار نمط حياته في حدود النظام العام، دون إي تدخل من الغير، وحق الفرد في سرية ما ينتج عن هذه الحرية من معلومات أو وقائع بعيداً عن معرفة إي شخص كان وبأي وسيلة كانت [152].

---

(150) خلفي، عبد الرحمن. (2011). الحق في الحياة الخاصة في التشريع العقابي الجزائري: دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة. مجلة البحوث والدراسات، 8(2).

(151) المقاطع، محمد عبد المحسن. (2016). حماية الحياة الخاصة وضماناتها في مواجهة الحاسب الآلي، دراسة تحليلية نقدية للحق في الخصوصية وتطبيقاتها، د.ن، ص23.

(152) أبو الحديد، عبد الرؤوف حسن. (2019) الحماية القانونية للمستهلك في عقود التجارة الإليكترونية، عمان: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ص:14.

ومن خلال ما تقدم من تعاريف نلاحظ صعوبة صياغة تعريف شامل للخصوصية، لان الحق مرتبط بمنظومة التقاليد والثقافة والقيم الدينية السائدة في كل مجتمع.

ونجد أنَّ سبل التعدي على الخصوصية في صورتها التقليدية كانت أولا محدودة الزمان والمكان، إلّا إنَّ التطورات المختلفة للتكنولوجيا حمل في طياته أخطار ضخمة تهدد حقوق الفرد (153)، الأمر الذي أثار تساؤلات مهمة حول مدى كفاية النص على الحق في سرية المعلومات بالمعنى التقليدي لحماية الأفراد والجماعات.

ويرى الباحث أنَّ تقنيات الهواتف المحمولة، تتيح اختراق خصوصية الأشخاص بطريقة غير مسبوقة وغير معروفة من قبل؛ فهي تسمح باختراق كامل لمستخدمي الهواتف، وعلاقاتهم واتصالاتهم، ومستنداتهم وصورهم، ونشاطاتهم اليومية وحركتهم ومكان وجودهم، ومعرفة توجهاتهم وميولهم الشخصية، حتى ليمكن القول: إنَّ الهاتف المحمول لم يبق شيئا للخصوصية إلا وطالها.

ولذلك يرى الباحث ضرورة إقرار تشريعات خاصة تمنع انتهاك سرية المعلومات، يعزز الحماية القانونية لها، حيث إنَّ الاعتداء على سرية المعلومات في ظل التطور التقني له مفهوم أوسع واشمل مما يتطلب تنظيما خاصاً، ويأخذ إبعاداً ومضامين مستجدة من أهمها مسألة جمع البيانات عن الأشخاص وتخزينها على نحو غير شرعي، ويستمد هذا الجمع أو التخزين صفته غير مشروعة؛ أما من الطرق غير المسموح بها التي تستخدم في الحصول على تلك البيانات أو تتعلق بطبيعة مضمونها مثل المعلومات ذات الصلة بالمعتقدات الدينية، أو الانتماء الحزبي والسياسي، أو الأصول العرقية للأشخاص، التي يجب أنْ تكون بمنأى

(153) بلال، حجاز. (2017). جرائم المعلومات والشبكات في العصر الرقمي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ص93.

عن الجمع والحفظ لاتصالها بالحياة الخاصة بالإفراد. ويمكن أنْ تجرى وسائل تمكن من صياغة عمليات مونتاج للصور الشخصية، وأحاديث الأفراد، وصورهم بقصد الأساة والتشهير بالأشخاص.

وهذه الصور كانت موضع اهتمام المشرع الإماراتي في صياغة مرسوم القانون الاتحادي رقم 5 لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، حيث اهتم المشرع الإماراتي بإتباع سياسية تشريعية جنائية هدفت إلى تشخيص هذه السلوكيات التي عدتْ من قبيل الجرائم الإلكترونية وبيان العقوبات اللازمة بحقها[154].

في ظل الاتساع الكبير في استخدام نظم المعلومات لجمع وتخزين ومعالجة البيانات الشخصية متعددة، من قبل الهيئات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة، ورغم الإيجابيات الكبيرة في مجال تنظيم هذه المؤسسات ونوعية خدماتها إلّا إنَّ الكثير من هذه المؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة قد تسيئ استخدام البيانات الخاصة للإفراد من خلال تجاوز الوقت المحدد لحفظها أو تغيير الغرض الأصلي من وراء جمعها ومعالجتها أو إفشائها أو نقلها إلى غير المصرح لهم بالاطلاع عليها[155].

وخصوصية البيانات الشخصية تعني" مطالبة الأشخاص بان لا يسمح لغيرهم من الأفراد أو المنظمات استخدامها أو مجرد الاطلاع عليها بغير تصريح وأذن واضح من صاحبها، حتى في الحالات التي تكون فيها هذه البيانات متوفرة عند طرف آخر له القدرة على السيطرة أو التحكم فيها أو استخدامها [156].

(154) حسن، عبيد صالح (2015). سياسة المشرع الإماراتي لمواجهة الجرائم الإليكترونية، المجلد الرابع والعشرون، العدد (95)، مجلة الفكر الشرطي، ص50.

(155) حسن، عبيد صالح، مرجع سابق، ص55.

(156) الموسوي، منى تركي، (2013) الخصوصية المعلوماتية وأهميتها ومخاطر التقنيات الحديثة عليها، بحث منشور على الموقع الإليكتروني، http://www>iasj>net/iasj?fulltext&ald=72873.

وفي ظل تطور مفهوم خصوصية المعلومات، والتطور التقني، ظهر ما يعرف بالخصوصية المعلوماتية ويقصد بها: حق الإنسان في أنْ يتحكم بالمعلومات التي تخصه دون تغولا على هذا الحق وانتهاكا له، ولا أهمية في هذا المقام لطبيعة هذه المعلومات، فقد تكون متعلقة بشئون الفرد الصحية، أو متعلقة بشئونه المالية أو غيرها، المهم من ذلك كله أنْ يقع السر ضمن حماية القانون، وان يكون ذا صلة بالفرد يؤثر فيه إظهاره للعامة مادياً أو معنوياً، وان يظهر حرص الفرد على إبقائه طي الكتمان.

ويرى الباحث أنه مع ازدياد المتعاملين للتجارة الإلكترونية، قد يتعرض الكثير منهم لبعض هذه المخاطر، وبالتالي، يجب على المشرعين إيجاد وسط قانوني ينظم حركة التعاملات الإلكترونية؛ يضمن تدارك ومعالجة المخاطر من جراء العقود التي تتم عبر الوسائط الافتراضية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA